

الدولة والهشاشة والحركات الاحتجاجية بالمجالات المنجمية

حالة جرادة المغربية*

عزالدين الفراع

قسم علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز - فاس

جامعة محمد بن عبد الله

Azzeddine.elfaraa@usmba.ac.ma

الملخص :

أحاول في هذا البحث الشؤسيولوجي أن أقدم تحليلاً لحراك جرادة الاحتجاجي اعتماداً على تركيبة منهجية قوامها التحليل النقدي للخطاب، والإثوغرافيا والتاريخ الاجتماعي، فقد حُلَّت خطاب الدولة المغربية حول الهشاشة والتنمية، وكشفت المنطق الذي يُحرِّك سياساتها الاجتماعية في ضوء التحولات التي عرفتتها المدن المنجمية، وحددت الآثار الجانبية التي أنتجتها هاته التحولات. كما وُصفت الحياة الاقتصادية اليومية في جرادة بوصفها أول مدينة منجمية في المغرب، ورصدت حركتها الاحتجاجية. وقد استنتجت أن الحراك الاحتجاجي فعل اجتماعي يتداخل فيه الاقتصادي بالسياسي. وأنه يتدرج ضمن مسار شؤسيوتاريخي انطلق مع واقعة اكتشاف مناجم الفحم الحجري خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: الدولة، الهشاشة، الحركات الاحتجاجية، المدن المنجمية، جرادة.

مقدمة:

«تلاحظ في الشمال والشرق، بعض المدن المنجمية المهجورة اليوم بصُروحها المتداعية التي تتباين ببهائنها مع الخراب المحديق بها. فقد كانت تُفور بالحياة ما دامت المناجم مُستغلة، وهي الآن في سباتٍ؛ وينبؤ أنها تُجهد للحفاظ في كلِّ عمودٍ من أعمدتها، وكلِّ واجهةٍ من واجهاتها، على نُقبٍ من ذلك التراء الذي أدى بها إلى الخراب [...] وهكذا انطفت المدن المنجمية، كما الحريق، في أماكنها بعدما استنفذت وقودها» (ستراوس 2003، 128). في هذا المقطع المُقتبس من المداريات الحزينة، يصف لنا كلود ليفي ستراوس في أثناء عبوره بصاو باولو في البرازيل، حال المدن المنجمية بعد نضوب مناجمها. وهو وصفٌ يُمكن أن يثير لدينا من الأسئلة والفضول الشيء الكثير. فالانتوجرافي الفرنسي، لم يتحدّث عن مآل الجماعة المنجمية التي تعيش على اقتصاد المنجم، الذي تُقرض علينا دائرته، حسب برنارد كنب، عدم التركيز على المنجم كنشاط فقط، بل أن نُوسّع دائرة الاهتمام ليشمل الجماعة المنجمية (19، 2002) وذلك من خلال التركيز على الحياة الاقتصادية اليومية وأشكال المقاومة الجماعية بالمناطق المنجمية. خصوصاً أن الدراسات الحديثة حول الحركات الاجتماعية والاحتجاج بالمغرب، قد كشفت أن الجهة الشرقية التي تنتمي إليها جرادة بوصفها مدينة منجمية، تحتل الرتبة الثانية على مستوى الجهات التي عرفت أفعالاً جماعية، كان انعدام الأمن الاقتصادي من بين عوامل تشكلها (Rachik 2016, 123-125).

مشكلة البحث:

تُعرف بعض المجالات المنجمية المغربية هشاشة سوسيو-اقتصادية ودينامية سياسية وإيكولوجية ذات خصوصية يُمكن ملامستها في العلاقات الجدلية بين الاقتصاد والبيئة، والمجتمع والدولة في هذه المناطق. وقد تفاقمت هذه الهشاشة وتعمت بعد إغلاق مناجمها، في سياقٍ تاريخي يُعرف انحساراً لسيادة الدولة الوطنية -لمصلحة المقاولات محدودة المسؤولية والشركات غير الوطنية- على القطاعات الاقتصادية عموماً والاستخراجية تحديداً.

من بين هذه المجالات نجد جرادة. المدينة المنجمية التي اشتهرت مؤخراً بحراكها الاحتجاجي الذي تشكّل بعد موت شقيقين في إحدى آبار الفحم الحجري. ولذلك، حاولت أن أضع هذا الحراك في سياقه التاريخي؛ وذلك من خلال الرجوع إلى مرحلة ما قبل

اكتشاف المنجم وما بعدها وإبانها. خصوصاً أن الكتابات التاريخية والمقابلات الميدانية قد بيّنت أنّ جرادة كانت ممراً للقبائل الرُّحْل التي تجوب الجنوب الشرقي. فتحوّلت إلى "مدينة" بعد أن تم اكتشاف الفحم الحجري تحت أراضيها في سياق التدخل الاستعماري الفرنسي. وقد استمر استغلال الشركة المناجم بعد خروج المستعمر إلى حدود نهاية الألفية الثانية حين أعلنت شركة مفاحم المغرب عن نضوب الفحم الحجري من مناجم جرادة. لتبدأ بذلك مرحلة الصراع الفعلي بين الدولة والمجتمع المحلي. صراعٌ، سيُتوج بحراكٍ احتجاجي من أبرز مطالبه محاكمة المتورطين في الشركة التي كانت مسؤولة عن استغلال مناجم الفحم الحجري، وتنزيل بديل اقتصادي. هذا ما دفعني إلى تقديم وصفٍ للحراك الذي عرفته جرادة ولأشكاله الاحتجاجية، وتحليلٍ لمطالبه ومساره ومصيره في ضوء الحركات الاجتماعية كنظرية، والحركات الاجتماعية المقاومة للهشاشة والمعارضة لسياسات الدولة كمرجعية (Castells 1972, 99, Quataert 1983, 64-65) (هارفي 2017، 21، أ. بيك 2009، 192، جونستون 2018، Rachik 2016, 124, Bayat 2010, 58) (الحمش 2011، 203). ويأتي الاهتمام بالعلاقة بين الدولة والحركات الاجتماعية، من منطلق المسئلة التي قدمها هانك جونستون، والتي ترى أن فهم شكل الدولة الحديثة فهماً كاملاً لا يمكن أن يتم دون النظر في دور الحركات الاجتماعية والاحتجاجية. وبالتالي فإن أي تاريخ كلي للدولة يجب أن يضع في اعتباره أفعال الطبقات الشعبية التي تُمارس - من وقت لآخر - ضغطاً على نخب الدولة عبر العنف الجمعي، وأشكال التمرد والاحتجاج، والحركات الجمعية (2018، 10-11). وبالنسبة لدول الجنوب، فإن هذا الفهم يتطلب استحضار عامل آخر مهم هو الاستعمار. فالدولة بوصفها فكرةً تستدعي ولأى يسمو على العائلات والطوائف والقبائل، وكما بوصفها بُنياناً هيكلياً في تنظيمه، ثابتاً في كينونته عبر العهود والنظم، قادراً، على التجسّد في بناء قانوني وإداري يتمتع بسلطات القمع الأمني، تماماً كما يتمتع بسلطات توزيع الثروة، انتشرت مع التوسع الاستعماري الأوروبي في مختلف بقاع العالم، وباتت في شكلها ذلك من المخلفات الاستعمارية الأقلّ عرضةً للنّيب والنفور (سلامة 2017، 5-6).

فكيف نُؤوّل خطاب الدولة حول المناطق المنجمية المغربية عموماً وجرادة تحديداً؟ وما هي أهم المراحل التي عرفها التاريخ الاجتماعي لجرادة بوصفها مجالاً منجمياً؟ هل أثر قرار إغلاق "شركة مفاحم المغرب" التي كانت سبباً وراء تشكّله في مجتمعه؟ وما هي الأنشطة الاقتصادية التي يعتمدها المنجميون بعد إغلاق شركة مفاحم المغرب؟ كيف يتعاملون مع المخاطر التي نتجت عن فتح مناجم الفحم الحجري وتفاقت بعد إغلاقها؟ وهل يُمكن أن نعد استخراج الفحم بطرق عشوائية وتشكيل حركة احتجاجية بجرادة بمنزلة

فعل مقاومة ضد قرار إغلاق الشركة؟ كيف نُفسر احتجاج سكان هذه المنطقة التي تنتشر فيها الهشاشة؟ وما طبيعة العلاقة، عندئذٍ، بين الهشاشة في أبعادها المتعددة، والمقاومة في أشكالها المتنوعة؟

أهداف البحث:

- كشف العلاقة الممكنة بين الهشاشة والحركات الاحتجاجية بالمجالات المنجمية، في ضوء التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها جرادة في كنف الدولتين، الاستعمارية والوطنية.
- وصف الديناميات الاجتماعية والإيكولوجية التي أنتجت هذه التحولات. وإبراز دورها في إنتاج الأبعاد والمظاهر الجديدة للهشاشة بمجتمعات دول الجنوب بعد أن لحقتها دائرة الرأسمالية الاستعمارية.
- التعرف إلى الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المجتمعات المحلية بالمدن المنجمية بعد إغلاق المناجم.
- تحديد خصائص الحركات الاحتجاجية بالمناطق المنجمية والتعرف إلى مسارها ومصيرها.
- المشاركة في إنتاج معرفة حول أنماط الدول وأبعاد الهشاشة وأشكال التكيف والمقاومة بالمجالات المنجمية خلال مرحلة ما بعد المنجم.
- التعرف إلى تصورات الناس العاديين بالمجالات المنجمية وتجاربيهم مع الدولة وحولها، والهشاشة والحركات الاحتجاجية، وتحديد الاستراتيجيات التي يعتمدونها لمواكبة التحولات الاقتصادية والإيكولوجية التي عرفتها هذه المجالات أو تعرفها.

الإطار النظري:

وجّهت منظوري للمجال المنجمي الذي أنجزت فيه البحث الميداني بشكل أساسي، هو الهشاشة، بوصفها مقولة تحليلية نقدية تُمكن من القبض على الأمرئي، وتُحيل على أوضاع تتسمُ بغياب بُعد الأمن أو أبعاده في الجوانب الأساسية من حياة الأفراد، كالعامل مثلاً (شكل العمل غير المهيكّل، أو خارج المعايير والقوانين المُتفق عليها) والشغل (مضمون الأنشطة ووضعيّات العمل). إذ تنطبق الهشاشة على الساكنة ذات الدّخل السيء، والتي تجد صعوبات في الولوج إلى العمل، وتُحيل على خطر الوقوع في وضعية اجتماعية مُتدهورة. كما ترتبط بمسارات الحياة التي عرفت، أو تعرف حركة إفقار. وإذا كانت الهشاشة -التي غالباً ما تتحدّد عبر المنظور السوسيو-اقتصادي- تقبل أن نضيف إليها الوضعية الاجتماعية غير المرغوب فيها، أو غياب الوضعية بالأحرى [...] فهي تحيل على اللّائقين والوضعية غير المستقرّة داخل مجتمع في حركة دائمة (M. Bresson 2015, 10). لأنّ البريگاريّاً تعيشُ في وضعيات يسودُ فيها تفكّك الرّوابط الاجتماعية ويعيشُ أفرادها تجارب تتعدّم فيها الاستقلاليّة والاستقرار على مستوى الحياة الاجتماعيّة، الحاضرة والمستقبليّة.

المفاهيم الأساسية:

الدولة:

من بين أهم التعريفات الحديثة التي حدّدت بعمق ودقة مفهوم الدولة في إطار علم الاجتماع، هنالك تعريف بيير بورديو (2016)، الذي عدها بمنزلة بناء اجتماعي مؤسس منطقيًا ولسانيًا بصورة ناقصة، ومنتج لعمل معياري ومُشغّر. فهي وهم ذو أساس مكين، وحيز موجود أساساً بسبب أننا نعتقد أنه موجود. لأنها تُسهم في الحين والآن ذاتيهما، بإنتاج تراثيات ومبادئ تراثب مُوافقة ومُطابِقة لهذه التراثيات. ومن بين مبادئ التراتب هذه "الأطر الاجتماعية للذاكرة" ومنظومات القيم وتراتبية الميادين والأنواع. كما أنها فكرة تتطلّب التّحديد، ومن خصائصها احتكار الاستخدام الشرعي للعنف المادي والرمزي، على رُقعة جُغرافية محدّدة، وعلى مجمل سكان هذه الرقعة. فالدولة سلطة سيّدة تُمارس على شَعْبٍ وإقليمٍ مُحدّدين، وهي جُملة من الدوائر والخدمات العامّة لأمة، أو دوائر خدماتٍ عُموميّة. فالدولة تُهيمن على السّيرورة التي يتخذها توزيع المجال، وذلك عبر احتكارها لتوزيع مختلف الفئات الاجتماعية وتوزيعها حسب الانتماءات وقيمة رؤوس الأموال التي يحوزونها (وهذا ما يتطلب استحضار هيمنتها واحتكارها للحقلين الاقتصادي والتعليمي). لقد قدم بورديو تعريفه للدولة اعتماداً على النّفي (كل تعريف هو نفي: اسبينوزا)، فالدولة حسبها، ليست مُجرد هيئة تُضفي المشروعية أو الشرعية على نظام قائم بفعل "الدعاية السياسية"، أو هيئة تقول إن النظام الاجتماعي هو على هذا النحو، وهكذا ينبغي أن يكون. كما أنها ليست إضفاءً لصفة الكلي الجامع على المصلحة الخاصة التي تعود إلى الغالبين المسيطرين الذين يتوصّلون إلى فرض أنفسهم على المغلوبين والمقهورين كما في التعريف الماركسي. إن الدولة هيئة تُهيكل العالم الاجتماعي وفق بعض البنى. فهي تصنّع بنية النظام الاجتماعي نفسه، والبنية الزمنية، وطرق التفكير. فكل الحياة الاجتماعية هيكلتها الدولة وأعطتها بنيتها. كما أنها شيدت فكرنا وأنتجت بنيته.

الهشاشة:

من المسائل التي تدعونا إلى الاهتمام بمقولة الهشاشة، هو أنها أصبحت تُداول بكثافة، في الخطابات العلمية والصحفية واليومية. سواء بالمجتمعات الأورو-أميركية، أو في المغرب والمنطقة العربية. وهذا ما دفع أبرز الباحثين الذين اهتموا بتحديد دلالاتها وأبعادها إلى وصفها مقولة تمّ تحديدها بشكل سيء إلى الحد الذي صار فيه من الصعب حصر الأفراد والمجموعات الذين تنطبق

عليهم بشكل واضح (M. Bresson 2015, 9). خصوصاً أن الهشاشة مقولة عامة تغطي كل الوضعيات الاجتماعية المتعددة التي تحيل على "المشاكل"، كالفقر والإقصاء والانحراف والتخلف. ولكن هذه الوضعيات والمفاهيم، هي وضعيات متميزة وتراتبية. ليست الهشاشة مفهوماً مُوحّداً، فهشاشة العمل مثلاً، تحيل على شكل العمل غير المهيكّل، أو خارج المعايير والقوانين المُتفق عليها، إذا ما استحضرنّا عقود العمل غير المحددة التي كانت سائدة في فترات سابقة قبل صعود الليبرالية. كما تمس الهشاشة أيضاً الشغل، أي مضمون الأنشطة ووضعيات العمل (المواقيت، الألم، غياب الاعتراف). وخلف تعدّد التعاريف، البراديغمات والمناهج، فإن الأبحاث في علم الاجتماع تقدّم لنا باقّة من المعارف حول الهشاشة، وتحديدًا حول السؤال "كيف": كيف يعيش، ذاتياً وموضوعياً، السكان في وضعية هشاشة؟ أي وضعيتهم مع العمل والشغل، ومستوى عيشهم ونمطه، والخصائص المميزة لهم ولمساراتهم الفردية والجماعية؟ كيف يندمج هؤلاء، وما هي المكانة التي يحتلونها داخل مجتمعاتهم، وكيف ينخرطون في أشكال التضامن؟

لمعالجة هذه الأسئلة يمكن تناول فكرة الهشاشة سوسيوولوجياً عبر ثلاث ثيمات متباينة مدمجة في الممارسات والتجارب المتعددة للأفراد، ويغلب عليها الطابع السلبي. الأولى، تتعلق بدراسة الحياة اليومية من خلال وضعيات الشغل، والعمل، والحياة غير المحبّذة و/أو غير المستقرة والصعبة. الثانية: تحلل المسارات في ارتباط مع فكرة المخاطرة، والإخفاق أو الخوف من الإقصاء. أما الثالثة فهي تسأل عن الروابط الاجتماعية والصور الضمنية لعدم الاندماج، والعزلة أو العيش داخل الغيتو الصفيحي (M. Bresson 2015, 42). عموماً، ترتبط فكرة الهشاشة بوضعيات غير محبّذة في كل مجالات الحياة اليومية: الشغل، والعمل، والسكن، والرفاهية، والاستهلاك، والصحة.

الحركات الاجتماعية:

يذهب مجموعة من علماء الاجتماع إلى اعتبار مفهوم الحركات الاجتماعية بمنزلة مُقارَبة. فهو ليس مجموعة من الطروحات القابلة للتحقق أمبريقياً، بل محاولة لتحديد الخصائص العامة للحركات الاجتماعية المعاصرة وتطوير الأدوات التحليلية الملائمة لدراساتها (Jhonston 1997, 276). ومن بين هذه الخصائص العامة نجد: انبثاقها من المجالات الحضرية والتعبئة لها وقيادتها والدفاع عن مطالبها بواسطة الشباب والتريكاريا (الفئات في وضعية هشاشة).

مراجعة الدراسات السابقة:

إذا كان الأنثروبولوجيون قد وصفوا الجوانب الاقتصادية والأيدولوجية والتنظيمية للمناجم، فإن السوسيولوجيين قد حدّدوا خصائص الجماعات المنجمية (ميري 2005/2004، حسني 2018، التائب 2008، Benidir 2018, Emel J. 2008, Andrea, 2008, (Fox 2009, Brock et Alexander Dunlap 2018). (Ferguson, Mcdonalds, Robyn et Barabara 2012) (Nash 1979, Nash 1979, Torrent J.C.R. 2011, E 2013). بالمقابل، فقد اهتم المؤرخون الاجتماعيون بالجنر والطبقة والسن والتقسيم المجالي والسلطة والمقاومة والفقير والمخاطر بالمجالات المنجمية (Knapp 2002, 8,9). فبولمر مثلاً، حدد لنا في النماذج السوسيولوجية للجماعة المنجمية خصائص الحياة اليومية لهذه الجماعة؛ كالانزواء الفيزيقي، واللاً استقرار، وغلبة الطابع الاقتصادي على المناجم، والعمل المرهق والخطير والمؤقت، والتجانس المهني، والانزواء، وانتشار أنشطة الترفيه الجماعية مع بقاء العمل هو الاهتمام الأساسي وموضوع المحادثة، والتقسيم العائلي الصّارم للعمل وللأدوار الجندرية، والصراعات الاقتصادية والسياسية بين المنجمين والمديرين، وغلبة العلاقات الشعبية الاجتماعية المتعددة والمركبة، والتضامن، والتاريخ المشترك للعمل والحياة، والتركيز على الداخل (Knapp 2002, 6).

وذلك، فقد نَهَلَ البحثُ من إثنوغرافيات المناجم والعمل المنجمي (Alawattage 2011, Lasevitz 2017, Ballard et Banks 2003, Godoy 1985, McDonald, Mayes et Pini 2012, Banks 2002, A. Bernard Knapp 1998) واستفاد من إرث الأنثروبولوجيا الاقتصادية (G.Carrier 2012, Bourdieu 2000, Gudeman 2001) (هان و هارت, 2014)، كما طوّرها كارل بولاني في التحول الكبير (2009) اعتماداً على اكتشافات البحوث التاريخية و الأنثروبولوجية. فقد كشف بولاني أنّ اقتصاد الإنسان يكمن في علاقاته الاجتماعية، ما دام النظام الاقتصادي يُشكّل إحدى وظائف النظام الاجتماعي، ولا يفصل عن المجتمع الذي يضمّ الإنسان، والأرض والطبيعة. إلا أن إلحاق هذه العناصر بنظام السوق، قد أدى إلى إخضاع هذا الثالوث (نظام اقتصادي، نظام اجتماعي، نظام إيكولوجي) لقوانين السوق وجعلها تابعة له. هذا الإلحاق، ضاعف من المخاطر التي تحدق بالمجتمع ومكوناته، وعرض البشر للحرمان إثر فصلهم عن مجتمعاتهم، كما أسهم في تدهور البيئة الناتج أساساً عن التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، فالأرض، حسب بولاني، عنصرٌ من الطبيعة، والطبيعة لا تتفصل عن مؤسسات الناس، ومحاولة عزلها وتشكيل سوق لها، من أغرب ما قام به الإنسان على الإطلاق. لأن الأرض واليد العاملة عنصران لا ينفصلان،

والعمل جزء من الحياة، والأرض جزء من الطبيعة، والحياة والطبيعة كل واحد مترابط (بولاني 2009، 333). إن الوظيفة الاقتصادية للأرض، واحدة من الوظائف العديدة الحيوية لها، وأبرزها إضفاء الاستقرار على حياة الإنسان، لأنها الموقع الآمن الذي يمكن اتخاذه للسكن. أما السوق فهو جزء من الاقتصاد، الذي يندرج بدوره تحت لواء المجتمع. من هنا يصير الاقتصاد وسيلة لتحقيق هذه الغاية (الأمن والاستقرار).

من بين الأبحاث السوسولوجية التي اهتمت بمدينة جرادة خلال مرحلة ما بعد المنجم، هنالك أطروحة دكتوراه الباحثة يمينة ميري (ميري 2005/2004)، التي عالجت فيها إشكالية مركزية قوامها البحث في تأثير المناجم في مدينة جرادة بوصفها سبباً في تشكّل المدينة وتحولها من مجال مُستقطب للفاعلين إلى مجال مُستبعد بعد انتفاء الأساس الاقتصادي الذي كان سبباً في هذا الاستقطاب (ميري 2005/2004، 4). وقد ركّزت الباحثة على حدث إغلاق ما تسميه "المفاحم"، والذي رأته حدثاً متفرداً، فانطلقت من الأدوار التي لعبتها المدينة التي شكّلت حسبها ملاذاً لشباب المنطقة الشرقية الباحثين عن العمل. وهذا ما دفعها إلى عرض بعض المعلومات حول جرادة بوصفها آخر مدينة منجمية بشمال إفريقيا، وثاني أكبر تجمع عمالي بالمغرب (ميري 2005/2004، 8). كما سلطت الضوء على أسباب هذه الظاهرة لتفسيرها ومحاولة تبيان تأثيراتها ورصد نتائجها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. لكن الباحثة قد أهملت أشكال الاحتجاج التي تتشكل في جرادة بشكل مستمر، علاوة على إغفالها لأشكال الصراع والتفاوض بين الدولة ومجتمع جرادة المحلي. وما ينتج عنها من تدخلات تقوم بها الدولة في المدينة المنجمية من خلال مختلف البرامج السوسيو-اقتصادية كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

اعتماداً على أنثروبولوجيا انعكاسية، انطلق محمد بنيدر هو الآخر من واقعة إنشاء مجموعة "مناجم" بالجنوب الشرقي للمغرب (2018)، حيث قامت المقاولات المنجمية الموكّلة بإفراغ الجماعات المحيطة بالطبقة المعدنية للاستغلال المنجمي على خطى الإدارة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية (Benidir 2018, 23). فحاول أن يقبض على وجهات نظر الفاعلين بخصوص الأعمال المنجمية ونضالات التعبئة الاحتجاجية ضد استغلال الموارد المنجمية والطبيعية (Benidir 2018, 26). ليتوصل إلى أن أنشطة تسوية الاستثمارات المنجمية ومعايير مسؤولية المقاولات المنجمية بمنزلة فنون نيوليبرالية لتدبير العلاقات مع القرى المنجمية والجماعات الهامشية (Benidir 2018, 47)؛ وتحت صيغة التوافق أو البرنامج، تمت إعادة هيكلة التفويض، والوساطة، كما السمسة. في سياق لا تغيب فيه السلطة انتقائياً، بل تمارس الحياد سلبياً. فهي لا تتخذ وضعية التقاعد، بل إعادة الانتشار،

عبر احتكار المفوضين واحتوائهم ، وتحييد الفاعلين في الاحتجاجات لفائدة مصالح الهولدينغ المنجمي (Benidir 2018, 49). وقد استنتج بنيدر أنّ "نزع الطابع السياسي" عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمجتمع المنجمي ممزوجة بنمط التدبير الكولونيالي للسلطة المحلية "المحايدة سلبياً" لحساب المقاولات الاستخراجية.

أما محمد حُسنِي فقد أجرى بحثاً تأسس على دراسة ميدانية لأحد أشكال الاحتجاج التي ظهرت في الجنوب الشرقي المغربي (إقليم تنغير) وتحديدًا حركة "على درب 96 الاحتجاجية" التي ظهرت على مستوى جماعة إمبضر القروية المعروفة باحتضانها لأحد أكبر مناجم إنتاج الفضة على الصّعيد الإفريقي (حسني 2018، 45). ويتعلق الأمر بشركة معادن إمبضر التابعة لمجموعة "مناجم" فرع "الشركة الوطنية للاستثمار SNI" التي تحتلّ المرتبة الأولى إفريقياً والسابعة على المستوى العالمي في إنتاج الفضة (حسني 2018، 49). وقد استنتج أن الكوارث البيئية قد شكّلت مناسبة لتجدد النقاش حول ضرورة التحكم في نشاط الشركات، وعاملاً أسهم في انكشاف الآثار الخفية لهذا النشاط الذي تتحمّله المجتمعات المحلية (حسني 2018، 51). تكتسي الدراسات والأبحاث -التي عرضنا عينة منها أعلاه- قيمة علمية تتجلى أساساً في كشفها للمنطق الذي تشتغل وفقه المقاولات الاستخراجية وسياسات الدولة المغربية بالمجالات المنجمية، وإبرازها لأشكال التفاعل والتأثير والتأثر بين المنجم والسكان. إلا أنها أغفلت بعض القضايا والإشكالات الأساسية، كالتاريخ الاجتماعي للمجالات المنجمية، والتقاطع الحاصل بين التحولات الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية والديمغرافية بهذه المجالات ودورها في إنتاج الهشاشة، وأشكال مقاومتها في الحياة اليومية خلال مرحلة ما بعد المنجم. علاوة على الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الساكنة لمقاومة السلطوية والتكيف مع الديناميكيات الطبيعية والتحولات الاقتصادية. ولذلك حاول هذا البحث أن يكشف عن هذه الجوانب التي تم إغفالها في الدراسات والأبحاث التي تم جردها والمعطيات التي تم تجميعها.

الفرضيات:

- تسبّب التّقسيم اللامتكافئ للعمل على المستويين الدولي والوطني في تشكل أنماط هجينة للإنتاج بدول الجنوب ومجتمعاته بعد أن لحقتها دائرة الرأسمالية في شكلها الاستعماري.

- تعرف المدن المنجمية هشاشة مُعممة لحقت الاقتصاد والمجتمع والبيئة، انطلقت مع مرحلة تواجد الدولة الاستعمارية، وتصاعدت أشكال مقاومة المجتمعات المحلية لهذه المدن لها خلال مرحلة الدولة الوطنية.
- تعيش جرادة هشاشة اجتماعية واقتصادية وبيئية برزت بقوة بعد إغلاق مناجمها، في سياق تاريخي يعرف انحساراً لسيادة الدولة المغربية على القطاعات الاقتصادية عموماً والاستخراجية تحديداً، وارتفاعاً في وتيرة الحركات الاحتجاجية.

المنهجية:

للإجابة عن أسئلة البحث، وظفتُ تركيبة منهجية كيفية تراوحت بين التأريخ الاجتماعي والإثنوغرافيا والتحليل النقدي للخطاب. ولاختبار صلاحية الفرضيات، أنجزتُ بحثاً ميدانياً في جرادة استمر مدة سنة تقريباً (من 20 يناير/كانون الثاني 2018 إلى أواخر دجنبر/كانون الأول 2018). وبناءً على معطياته، وجهتُ في مرحلة أولى، نقداً لخطاب الدولة المغربية وللمنطق الذي يتحكم في سياساتها الاجتماعية الهادفة إلى "محاربة الهشاشة" و "تتمية المجالات المنجمية"، اعتماداً على منظور نقدي للسياسات الاقتصادية المفروضة من المؤسسات الدولية (Aboud and all 2018). إذ لا يمكن أن تُغفل دور السياسات الاقتصادية المفروضة من الخارج على دول الجنوب التابعة وتأثر مجتمعاتها بها ومدى تضرره منها كما هو الشأن بالنسبة للجنوب الشرقي للمغرب عموماً وجرادة المنجمية تحديداً (لوفو 2011، 185، والبيئي 2016، Benidir 2018، حسني 2018). خصوصاً أن الصناعات الأكثر تهديداً تتركز في بلدان الأطراف الفقيرة ومناطقها المهمشة، ما يسهم في إنتاج الهشاشة والإفقار والعجز والتهديدات الناتجة عن تدهور البيئة، وينشر ثقافة المخاطرة ويُضاعفها بمباركة نظام مغربي قائم على الملكية الليبرالية سياسياً ورأسمالية الدولة اقتصادياً (Catusse 2010). ولأن استغلال ثروات العالم الثالث بفعل التوسع الإمبريالي، لا يُفسر بحد ذاته التخلف ولا التطور، ما دام تفسير كلتا الظاهرتين ينبغي أن يتجه إلى مُتغيرات أخرى في تكوين العلاقات الإمبريالية؛ أي في طبيعة بُنى المجتمعات التي تم دمجها في النظام الرأسمالي العالمي (الخفاجي 2013، 138)، فقد قَدِّمتُ في مرحلة ثانية، المراحل الأساس التي عرفها التاريخ الاجتماعي لجرادة، بناءً على تقسيم يشمل فترتين أساسيتين هما تواليًا، فترة جرادة قبل فتح المناجم وإبانها، وفترة جرادة بعد إغلاق المناجم. فبين مرحلة ما قبل وجود الشركة والمنجم وإبانها، كما نعتز عليها بين دفاف الكتابات التي اهتمت بالتاريخ المنجمي للمغرب وفي ثنایا الشهادات الحية لكبار السن من ساكنة المدينة، ومرحلة ما بعد الشركة والمنجم كما كشفتها الملاحظة اليومية لمجالها، حدث تحوُّل كبير في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والإيكولوجية لجرادة.

في مرحلة ثالثة، حاولت أن أتعرف إلى الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الفئات الهشة داخل جرادة لمقاومة الهشاشة السوسيو-اقتصادية، وذلك عبر وصف الحياة الاقتصادية اليومية بأول المدن المنجمية بالمغرب، وتتبع الديناميات الاجتماعية بعد إغلاق مناجم الفحم الحجري، كأساس لبناء تصنيف يشمل أشكال التكيف والمقاومة التي تلجأ إليها الساكنة بعد إغلاق الشركة التي كانت مسؤولة عن استغلال المناجم. وهي توالياً، القيام بأنشطة اقتصادية غير مُهيكلية وخطيرة، وتشكيل حركة احتجاجية، ثم الهجرة القسرية. فإذا كان إقليم جرادة يتميز بساكنة فتيّة؛ كون 55% من سكانه تقل أعمارهم عن 30 سنة (مونوغرافية جرادة 2018، 15) فإن الهشاشة المُعمّمة التي يعرفها هذا الإقليم قد دفعت وتدفع بجل هؤلاء إلى مغادرته نحو مناطق أخرى، بعدما تحول من مجالٍ جاذبٍ ومستقطبٍ إلى مجالٍ طاردٍ ومُستبعدٍ.

موقع البحث الميداني ومجتمع الدراسة:

تتشكّل موقع الدراسة الميدانية ومجتمعها من جرادة التابعة للجهة الشرقية بالمغرب (60 كلم² جنوب مدينة وجدة) التي تتسم بمناخها المتوسطي بالشمال، والصحراوي بالجنوب، وبامتداد المناطق السهبوية وشبه الصحراوية في جنوب الجهة ووسطها. فجرادة، بوصفها منطقة منجمية تتسم بطابعها الجبلي ومناخها البارد والقارس شتاءً، الحار والجاف صيفاً. وإذا كان عدد سكان الجهة الشرقية يبلغ حوالي 2,314,346 نسمة، فإن ساكنة جرادة تحتل ضمنها 43,506 نسمة حسب الإحصاء الرسمي لسنة 2014 بالمغرب. أما مساحتها فتبلغ 9300 كلم².



الشكل رقم 1: موقع جرادة على مستوى جهة الشرق

اعتمدت على شبكة من العلاقات الاجتماعية للولوج إلى مجتمع الدراسة. ومكنت في موقع البحث الميداني لفترات زمنية متقطعة بدأت منذ يناير 2018 إلى أكتوبر 2018. تشكلت الشبكة أساساً من عائلة عمالية اشتغل أعضاؤها في الشركة (أب توفي في المناجم خلال فترة وجود الشركة)، وقد نسجت علاقة مع زوج إحدى بنات الأب المتوفى (اشتغل في الشركة وظل يستخرج الفحم بشكل عشوائي بعد إغلاق الشركة) وابنه. علاوة على نشاط الحراك والمشاركين فيه وبعض العمال السابقين في شركة مفاحم المغرب وعمال "الساندرية". وقد أجريت الملاحظة بالمشاركة والمقابلات مع العمال ونشطاء الحراك بشكل مباشر في أثناء الفترات التي كنت خلالها متواجداً بموقع البحث الميداني. ولم أتمكن من إنجاز مقابلات مع ممثلي السلطة المحلية نظراً لحساسية موضوع البحث في سياق كانت فيه المدينة تعرف تشديداً أمنياً كثيفاً، وحملة اعتقالات واسعة.

نتائج البحث ومناقشتها:

التاريخ المنجمي للمغرب: من الدولة الاستعمارية إلى الدولة الوطنية:

يُعد المغرب من البلدان التي تتوفر على عدد كبير من المناجم المُخصَّصة لاستخراج مختلف أشكال المعادن. ومن المعروف أن الفوسفات ومشتقاته يغلب على صناعة استخراج المعادن في المغرب. ويتوافر هذا الأخير بأكثر من 75 في المائة من الاحتياطات العالمية المعروفة. فهو المُصدّر الأول للفوسفات في العالم، وثالث أكبر منتج بعد كل من الولايات المتحدة والصين. كما توجد عدة مناجم معدنية أخرى (الحديد والرصاص والزنك والنحاس وغيرها) في مختلف جهات المملكة، يُوجّه إنتاجها بصفة أساسية للتصدير (والبيئي 2016، 68). وحسب الإحصائيات الرسمية، فإن إسهام الصناعات الاستخراجية في القيمة المضافة الإجمالية في المتوسط قد بلغت 2,2 في المائة، بين عامي 1999 و2009. وفي سنة 2009، انخفضت إلى 2 في المائة، إثر تراجع 32 في المائة من إنتاج الفوسفات، وانهيار 63 في المائة من الأسعار. وخلال الفترة ما بين عامي 2010 و2013، ارتفع إسهامها ليصل إلى 3,8 في المائة في المتوسط. كما أسهم هذا القطاع بنسبة 8,3 في المائة في متوسط قيمة الصادرات الوطنية بين 1999 و2013. لكننا نجد - وهنا المفارقة - أن إسهام هذا القطاع في خلق فرص الشغل ضعيفة، فقد سجلت أقل من 1 في المائة من فرص الشغل في المتوسط بين سنتي 1999 و2013 (والبيئي 2016، 68). ويكشف تاريخ استغلال المواد الأولية المعدنية بالمجالات المنجمية المغربية عن إرث استغلالي تراوح بين التدخل العسكري العلني بمسارعة استخراج الموارد الطبيعية في الفترة الكولونيالية (شكاك 2013) وبين التوافق الضمني مع الساكنة عبر وساطة السلطات المحلية خلال مرحلة الدولة الوطنية

(Benidir 2018) التي مهّدت للشركات الدولية لتطوير رأسمالها عبر ما وصفه جون فرانسوا بايار، بسياسة البيع التي تنهجها الدول ما بعد الاستعمارية في القارة الأفريقية (1992, 264). فتمو هذه المناطق مرتبطاً بمدى اتساع شبكتها التجارية وتنظيمها، والصناعات المختلفة التي تنشأ حولها وفي ظلّها، ودرجة تنظيم عملية تسويق منتجها على المستويين الوطني والعالمي.

ينطبق هذا على جرادة؛ لأنها تشكّلت خلال فترة الاستعمار المباشر بمناطق كانت معبراً لجماعات الرُّحل أو أنصاف الرُّحل المُمتهنين للرعي بصفته نشاطاً أساسياً لنمط معيشتهم بالجهة الشرقية للمغرب على نُحوم الصحراء. فقد اقترن تشكّل المراكز الحضرية بالمغرب الشرقي (جرادة من بينها) بالتدخل الاستعماري الأوروبي ونمط الإنتاج الرأسمالي الذي كان سبباً وراء تشكّل تجمّعات سكنية تم احتواؤها داخل نسق حضريّ لأهداف أمنية، تتمثل في التحكم في الساكنة المُترخلة والمُنتقلة، واقتصادية لا تخرج عن استغلال خيرات المناطق المنجمية التي تتميز بهيمنة النشاط الاستخراجي على أشكال أخرى من الأنشطة الاقتصادية، وغياب الحدود التي يمكن أن تقف عندها في ظل توسّع دائرة استغلال الموارد الطبيعية. إذ يحظى الجنوب الشرقي للمغرب بكثافة معدنية كبيرة بناحية وجدة، مع منجم جرادة للفحم الحجري ومعمل تنقيته بحاسي بلال، ومناجم الرصاص والزنك بتويسيت وبُوكر، ومناجم بوعرفة للمغنيز على التخوم الجنوبية للهضاب العليا. أما الحَرْف فيُستغلّ بتاوريرت على بعد مائة كلم غرب وجدة (عياش 1985، 184). لقد جذب الجنوب الشرقي الذي تنتمي إليه جرادة المُعمّرين الفرنسيين منذ المُحاولات الأولى للاستغلال المنجمي المُنتقلة مع اكتشاف معدن الرصاص والزنك بكل من منطقتي تويسيت و بُوكر سنة 1907، واستمرت مع إحداث منجم الفحم الحجري سنة 1927 بجرادة بوصفه أهم منجم في إفريقيا والوحيد الذي تم الاستمرار في استغلال موارده الطبيعية بعد انهيار مناجم بشار بالجزائر (ميري 2005/2004، 91) المجاورة للجهة الشرقية والواقعة آنذاك تحت الاستعمار الفرنسي. وقد لجأت الدولة الاستعمارية إلى صناعة بروليتاريا مغربية منذ سنة 1930، تاريخ بداية استغلال الفحم بجرادة التي تحوّلت إلى قُطب جذب ووجهة عالمية للشركات المتعددة الجنسية، في سياق اقتصادي كان فيه الطلب على الفحم الحجري مُرتفعاً. وإذا كان اكتشاف المناجم في دول الجنوب بمنزلة عُصرٍ من عناصر التّمو الاقتصادي المحلي والجهوي والوطني، فإن هذا النمو يتّصف بالهشاشة؛ لأن بعض الثروات المعدنية مُعرّضة للاستنزاف.

وأدى الضّغط المُتزايد على الطّبيعة لإنتاج المواد الخام المطلوبة في المراكز وتفرّغ مُخلفاتها في الهوامش كما هو الشأن بالنسبة لجرادة، إلى زعزعة أمن مجتمعها في مختلف أبعاده وأدخل ساكنتها في سيرورات هشاشة سوسيو-اقتصادية وإيكولوجية، يختلف

التعامل معها من فردٍ لآخر. خصوصاً أن المنطقة شبه الصحراوية التي تقع ضمنها جرادة، تعرف هشاشة مُعمّمة فرضت على كل فرد أن يضع الدفاع عن الموارد الاقتصادية في مقدمة الوفاء لكل ارتباط سياسي أو اجتماعي قائم. فحتّى الحركات السياسية الجماعية للمجموعات القبليّة، قبل وصول الفرنسيين وبعده، كانت تتوقف على الاعتبارات الاقتصادية (إدن 2006، 18). لقد كانت التأثيرات الاقتصادية للغزو الاستعماري في السّكان كبيرة حسب الكتابات التاريخية، ولكنها كانت تتسم كذلك بالتعارض والغموض وتعدد الأوجه، الأمر الذي دفع الأفراد والمجموعات المتعاونة إلى تبني قدر كبير من المرونة في العلاقات السياسية، والدخول في تحالفات أو حركات واسعة تقوم في الغالب على التزامات مؤقتة لحماية مواردها المحليّة وتوسيعها (إدن 2006، 18). وبما أنّ السياسات الرأسمالية في حاجةٍ دائمةٍ لإيجاد مجالاتٍ مربحةٍ لإنتاج الفوائض وامتصاصها من خلال الهجرة أو تصدير الرأسمال أو بإدماج قطاعات من السكان، كانت مُستقلة في قوة العمل، فقد صاحب ذلك سعيّ حثيثٍ لإيجاد قوى إنتاج جديدة وموارد طبيعية عديدة تم استغلالها واستنزافها.

الدولة والهشاشة وهشاشة الدولة :

منذُ حُصول المغرب على استقلاله السياسي، ونُخبته تُراهن على سياسات ترى أنّ التقدم الاجتماعي رهينٌ بتحقيق الإقلاع الاقتصادي اعتماداً على الثروات الطبيعيّة خاصة المعدنية منها. وهي سياسات، ظهرت محدوديّتها في التّخفيف من حدّة المشاكل التي تمسّ البريكاريا منذ ثمانينيات القرن الماضي. فقد عرف الاقتصاد المغربي إعادة هيكلة أصبح بموجبها مُدمجاً ضمن المنظومة الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق والمنافسة أمام تنازل الدولة لمصلحة المقاولات الخاصة التي تستنزف الموارد الطبيعيّة في سياق توسع المنظومة الاقتصادية العالمية للمقاولات الإنتاجية غير الوطنية، ما يُؤثر سلباً في الجماعات والمجالات المنجمية، بوصفها الخاسر الأكبر من الصفقات التي تباع بموجبها مؤسسات الدولة إلى الشركات الخاصة. في هذا السياق التاريخي، تمّت إعادة صياغة الشكل الذي يتخذه تدخّل الدولة، صاحبه انبثاق وعي سياسي بأهمية "إعادة الاعتبار للاجتماعي". لم يخلُ هذا الوعي من تناقضات تمظهرت في صياغة طروحات لتسويق تنصّل الدولة -الاقتصادي تحديداً- بهدف تحويل الاجتماعي إلى مشكل عمومي، يتم تدبيره من طرف فاعل متعدّد. لقد تم الانتباه إلى الشّأن الاجتماعي عبر تأسيس مؤسسات وأشكال جديدة لحماية الفئات الهشة، وهي بمنزلة تجديد لجزء من جهاز عمومي موروث عن التّدخل الاستعماري. يندرج هذا التجديد الذي عرفته السياسات العمومية الخاصة بالقطاعات الاجتماعية والتي شملت الجماعات والمجالات الهشة بالمغرب كجرادة في السنين الأخيرة، ضمن العلاقة

الوطيدة بين الشغل وسيرورات الهشاشة والإقصاء والتحلل الاجتماعي من جهة، وفي إطار استراتيجيات دولة المخزن الهادفة إلى التخفيف من الضغط والتهديد الذي تمارسه هذه الفئات والمجالات من جهة أخرى.

الشكل رقم 2: نسب الفقر والهشاشة بإقليم جرادة وجهة الشرق

الهشاشة	الفقر	
23,6	11,3	إقليم جرادة
21,4	8,8	- حضري
27,1	15,4	- قروي
12,7	5,2	مجموع الجهة
9,5	3,0	- حضري
18,6	9,6	- قروي

الشكل رقم 3: نسب الفقر والهشاشة بجماعات إقليم جرادة

الهشاشة	الفقر	الجماعات
22,7	8,6	عين بني مطهر (بلدية)
21,4	9,1	جرادة (بلدية)
17,3	6,8	تويست (بلدية)
23,3	11,1	كفايت
23,6	9,6	كفودة
20,5	9,4	لعوينات
25,1	10,6	ليخانة
21,6	7,9	رأس عصفور
27,9	14,9	سيدي بو بكر
27,7	15,5	تولي
28,1	18,4	بني مطهر
28,2	11,2	لمريجة
34,1	25,2	أولاد اغزيل
27,3	18,3	أولاد سيدي عبد الحاكم

المصدر : (المغربية، مونوغرافية جرادة 2018، 31-32)

الخبراء التابعون لمؤسسات الدولة، الهشاشة في "احتمال الوقوع في الفقر" (المغربية، مونوغرافية جرادة 2018، 31) دون تحديد مؤشرات أساسية وتحليل متغيرات رئيسية، كالوضع البيئي للمجال المنجمي والصحي والمهني لعينة من ساكنتهⁱⁱⁱ، كما نجد ذلك في الأدبيات التي حدّدت مؤشرات الهشاشة، أبعادها وسيرورتها (Adger 2006). وإذا كان الاستعراض الإعلامي واللوحات المعلقة على بعض مداخل المجالات المنجمية، كجرادة مثلاً، تُوحى للوهلة الأولى بوجود سياسة تمييز إيجابي لمصلحة ساكنتها، فإن الثالوث: (الاقتصاد والمجتمع والبيئة) بهذه المجالات، يعرف هشاشة معمّمة تختلف استراتيجيات مقاومتها من طرف الفئات والشرائح الاجتماعية بالمدينة المنجمية كما سنبرزها لاحقاً. وهو ما نعثر عليه في ثنايا خطابات الخبراء حول الفحم الحجري الذي ظلّ لصيقاً بمناجم جرادة منذ بدء استغلال المعادن بالمغرب إبان التدخل الاستعماري المباشر.

جرادة قديماً وحديثاً:

قبل سنة 1928 كانت جرادة^٧ عبارة عن منطقة رعوية خالية من التجمعات السكنية^٨ وبعيدة عن المراكز التجارية والحضرية الكبرى وممراً للقبائل البدوية التي تعتمد على الترحال بوصفه نمط عيش مختلفاً، يقوم في أساسه على تربية المواشي والإبل والأنعام والرعي بحثاً عن الماء والكلأ، تلاوفاً مع البيئة الصحراوية. وهو نمط عيش نشأ في البداية وتكون تاريخياً نتيجة لتفاعل دائم وعميق ولزمن طويل مع هذه البيئة، بانسجام مع اتساع مساحتها ومحدودية مواردها وتدرتها وقسوة متطاباتها (بركات 2000، 187). وقد بدأت المظاهر الأولى للتعمير مع اكتشاف الشركة البلجيكية "أوكري ماريهاي" الفحم الحجري، تلك الشركة التي قامت باستغلاله في المنطقة الشرقية بعد أن اكتشفه الجيولوجي الفرنسي المعروف لوي جونتييل.

وكان استغلال الشركة للفحم سبباً وراء توافد الحيل الأول من اليد العاملة من القبائل المجاورة لجرادة (كبيني يعلى، وبني كيل، وبني مطهر، والزرارة، وأولاد بختي، وأولاد عمر، وأولاد سيدي علي بوشنافة)؛ وبعد اكتشاف الشركة البلجيكية وثلاث شركات أخرى اندمجت فيما بينها خلال الحرب، للفحم الحجري، لم تتمكن الشركة، أو لم تُرد توظيف الاستثمارات الضرورية لتنمية المنشأة؛ فوضع المنجم تحت وكالة الدولة (عياش 1985، 185-187). لتتحول "شركة مفاعم شمال إفريقيا" بعد أن تأممت سنة 1982 إلى "شركة مفاعم المغرب". وقد بلغ عدد عمال الشركة عند الانطلاقة 490 عاملاً مغربياً و75 إيطاراً أجنبياً، من بينهم 26 فرنسياً. وعندما أغلقت سنة 1998، كان عدد العمال قد بلغ 5000 عامل. يقول أحد العمال السابقين بشركة مفاعم المغرب: «أُتَيْتُ إِلَى جُرَادَةَ مِنْ قَلْعَةِ السَّرَاغْنَةَ بَعْدَمَا تَمَّ فَتْحُ الشَّرْكَةِ الَّتِي اسْتَعْلَتْ فِيهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً. عِنْدَمَا عَرَفْتُ الْقَلْعَةَ جَفَافاً، كَانَ ابْنُ عَمِّي يَشْتَغِلُ هُنَا ضَابِطاً فِي الْمَوْسَسَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ. هُوَ مَنْ أَدْخَلَنِي إِلَى جَانِبِ عَدِيدٍ مِنَ الشَّبَابِ. هُنَاكَ مَنْ أَتَى مِنْ تَارَةَ وَمِنْ سُوَسٍ. نَحْنُ كَالْمُرْتَرِقَةِ»^٩. هذا وقد خلق إحداهُ الشركة للمنجم مجالاً حضرياً وسط منطقة مغزولة بعيدة عن كل مقومات الإقلاع الاقتصادي المُستدام، وأنتج بنيات اقتصادية واجتماعية في خدمة حركية الرأسمال، كشق الطرق وحطوط السكك الحديدية وتشغيل اليد العاملة، في "مدينة" ظلت تعرف تطوراً غير متكافئ مقارنةً ببعض المدن المغربية على مستويات عديدة؛ نظراً لقيمة البضائع وحجم الموارد المُستخرجة، وهشاشة البنيات التحتية، والبعد الجغرافي، وارتفاع أثمان النقل والاستهلاك، وإقبال ساكنة الجهة الشرقية على السلع المُهزبة (المحروقات والمواد الغذائية،...) عبر الحدود المغربية-الجزائرية. خصوصاً أن الاستغلاليات المعدنية تُوفر للمنطقة بعض الموارد، من دون أن يكون المنجميون مندمجين في مجتمع يعرف دينامية قوية. يقول عامل سابق

بالشركة: «كان كل شيء يتم بالآلات والحفر أكبر. كانت مهمة العامل هي إسقاط الفحم الذي يتم حمله بالسكة التي تخرجه إلى الخارج. كنا ندخل ست أو سبع كلم تحت الأرض. يتم إسناد الجبل بالحديد الذي قد يعوج، فيسقط الجبل. عايشت هذا، وتعرضت لحادثة تسببت في قطع شريان في يدي»^{vii}. ترسخت مرحلة وجود الشركة والمنجم في أدهان كبار السن ممن خاؤرتاهم في أثناء إنجاز العمل الميداني. وكشفت خطاباتهم عن وجود ماضٍ جميل، سرعان ما تحول إلى حاضر كئيب، بعدما عرفت جرادة مساراً تراجيدياً لم تكن الساكنة تتوقعه عندما قررت التوافد إلى جرادة بعد فتح الشركة. يقول ي س، وهو خياط أتى إلى جرادة قادماً من دمنات: «عندما كان المعمل كانت هناك سيولة (الفلوس ضائرة). رغم أن المستفيدين كانوا هم التجار، وليس نحن. لكن، على الأقل تجد شخصاً يشتغل في الشركة ويعيل عائلته. كانت الأجور تُوزع كل خمسة عشر يوماً حيث كانت تُصرف ثلاثة ملايين وما يزيد. كانت تدخل ستة ملايين في الشهر إلى جرادة تُوزع على العمال.. فصارت لا تدخل حتى 5 دراهم»^{viii}. قامت الشركة بعد تنفيذها لقرار الإغلاق بتقديم تعويضات للعمال، كل حسب فترة عمله، وذلك بهدف التخفيف من ثقل القرار الذي لم يكن أحد يعلم به ولا بمآلاته، التي احتد الوعي بها بعد تراكم السنوات. كما تركت وراءها معدات ثمينة كانت تُستعمل في التنقيب عن الفحم واستخراجه وتنقيته. هذه المعدات، نهبها أشخاص يحتكرون اقتصاد المدينة ويتحكمون في مصيرها. يقول راعي غنم كبير في السن سألناه عن جرادة إبان مرحلة وجود الشركة: «ما أتذكركه هو أنك عندما تأتي إلى جرادة لن تستطيع مغادرتها. كل شيء كان هنا. الخير. كانت المناجم في كل مكان والاستخراج قائم أينما ولّيت وجهك. يأتي الشخص إلى هنا فقيراً فيخرج غنياً. نصف سكان المغرب كانوا يعيشون من "الmina" (المنجم). اطلبوا منهم أن يعيدوها. إذا أعادوها سيكوّن المغرب بخير. على الأقل، من سيموث سيموث جيداً، ومن سيعيش سيعيش جيداً»^{ix}.

من المنجم إلى "الساندرية"^x:

بعد إغلاق الشركة التي كانت مسؤولة عن استغلال مناجم الفحم، عرفت جرادة تقسيماً للعمل بين ساكنتها. فساكنة وسط المدينة نادراً ما تشتغل في آبار الفحم الحجري (الساندريات)؛ لأنها تستفيد من الحركية الاقتصادية النسبية التي يعرفها "المركز" أولاً، ومن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ثانياً، في سياق سيمته الأساس انتشار العطالة بصفته نتيجة حتمية لانقضاء المحرك الأول لاقتصاد المدينة (المنجم). أما سكان الهوامش الذين يفتقرون لأبسط مقومات الحياة، فيلجؤون إلى الاشتغال في "الساندريات"؛

نظراً لغياب موارد اقتصادية. خصوصاً أن الاشتغال في استخراج الفحم الحجري يدرُ مدخولاً بسيطاً يسمح للمتزوجين وأصحاب الأطفال بتغطية النفقات التي تحتاجها الأسرة.

في ظل هذا السياق المتأزم، بدأت تنتشر في المدينة أنشطة اقتصادية تدخل في باب الترميق، أو ما ينعته الشباب في المغرب بـ "التُدْبَار" ^{xii}؛ إذ يقوم بعض شباب جرادة، بمجموعة من الأنشطة التي من شأنها أن تساعدهم على حفظ البقاء، ك شراء البنزين والسجائر المهريين عبر الحدود المغربية- الجزائرية، وبيعهما بالتقسيط على أرصفة الطرق، وبيع المخدرات. ويلجأ البعض الآخر إلى التجول على عمال الساندرينات من أجل جمع كمية من هذا وكمية من الآخر. علاوة على استخراج بقايا الفحم الحجري من الآبار، فقد ظلّ التقييب عن المخزون الذي زعمت الشركة نقاده مستمراً، وذلك في مجموعة من "الساندرينات" أو "الخوآسي" التي يعرف بعض العمال السابقون بشركة مفاحم المغرب المناطق التي لا يزال الفحم متوافراً فيها، إمّا عن طريق اطلاع بعضهم على الخرائط التي تركها المهندسون التابعون للشركة ^{xiii}، وهذا نادر، أو باستعمال تقنيات بدائية لا تخلو من فاعلية، كتقنية العود. فأتداء تقييب العمال عن الفحم، يحمل أحدهم عوداً من شجرة، ويضعه أمام بطنه بشكل عمودي، مُوجهاً إياه صوب الأرض التي ينوي حفر بئر فيها، فإذا صعد العود إلى فوق "تلقائياً" فتلك إشارة على وجود الفحم الحجري، فينطلق الحفر، وإن نزل العود "تلقائياً" نحو الأسفل، فتلك إشارة على عدم وجود الفحم، ومن ثم فلا داعي لبدء الحفر. وبالرغم من الطابع "السحري" الذي يسم هذه العملية، إلا أن عمال "الساندرية" يؤكدون نجاعتها في أثناء التقييب. ومن الراجح أن يبذل أحد العمال جهداً كبيراً في الحفر، فيأخذ مدة زمنية طويلة، ويكلف مصاريف كبيرة دون أن يتم العثور على الفحم بالبئر الذي تم حفره. علماً أنّ مصاريف الحفر التي يستخدمها العمال مصدرها مبالغ يتم اقتراضها من الأباطرة سابقاً، ليتم إرجاعها بعد بداية عملية الاستغلال لاحقاً. يقول أحد عمال "الساندرية": «أحياناً نحفر ولا نجد شيئاً خصوصاً عندما نخوننا طريقة العود. نقسم العمل بيننا وكلّ منا يستأنس بالمهمة المنوطة به. مع العلم أنّ بعض المهام ذات خصوصية وتحتاج إلى من يشغلها، كتزليل العامل وتصعيده (مع الفحم)؛ فهذا يحتاج إلى رجل قوي، وأنا أقوم بهذه المهمة، ولا يستطيع صديقي أن يقوم بها. بالمقابل، أنا لا أقوى على النزول والمكوث تحت الأرض لمُدّة طويلة، لأنّ ذلك يُوجعني» ^{xiii}. ينطلق العمل في آبار الفحم من الساعة السادسة صباحاً، ويستمر حتى الثالثة بعد الزوال. وعندما يكون الطلب على الفحم مرتفعاً، يشتغل العمال على شكل فرق بالتناوب ليلاً ونهاراً. ويتم استغلال الفحم بالمناطق التي كانت الشركة سابقاً تشتغل فيها، والتي تحولت إلى قطع أرضية متقوية، على إثر الآبار التي يتم استخراج المخزون

المتوافر فيها، أو لا زال الاشتغال قائماً فيها. وتتفاوت الآبار بين الكبيرة والصغيرة الحجم. بعضها تم استغلاله إلى أن نفذ مخزونه، وبعضها الآخر لا يزال العمل مستمراً فيه. وهو شغل لا يمكن أن يقوم به جميع سكان المدينة المنجمية. يقول أحد العمال: «إذا أتى شخص آخر، فلن يعرف أين يشتغل وكيف. أما نحن فنعرف هذا المكان جيداً (الجبل). نعرف أين يوجد الفحم وأين لا يوجد. هناك مثلاً أماكن لا يوجد فيها، فلا داعي لأن نحفر فيها، فهناك من ضيعوا وقتهم وجهدهم في الحفر ولم يجدوا شيئاً. تلك الجهة كذلك. الفحم يوجد هنا تحتنا، ويأخذ مساراً متعرجاً على طول المنحدر (يشير بيديه). وراء هذا الجبل لا يوجد في مكان ولا يوجد في مكان آخر. هنا حيث نتواجد هناك فحم. الفحم يتخذ سلسلة. عندما سينفذ من هذا الحاسي الذي قد نقضي فيه عاماً، سنحفر حاسياً آخر قريباً منه على السلسلة نفسها. وذلك في العيد الكبير (الأضحى) إذ نتوقف المخازن الصغيرة عن شراء الفحم»^{xiv}. لا يتم استخراج الفحم بطرق عشوائية يقوم به أفراد. بل بواسطة مجموعات تتقاسم فيما بينها المهام وتنظم الوقت وتتشارك في "تملك" حاسي في المناطق المعروفة بتوافرها على الفحم في جرادة ونواحيها. وتستعمل بعض المجموعات آلات مساعدة على استخراج الفحم وتصفيته عبر عزله عن التراب الذي يغلفه. ليتم وضعه في أكياس تمهيداً لبيعه للأبيرة^{xv} الذين يحتكرون تجارته وأثمانه؛ نظراً لحيازتهم رخص التنقيب والنقل الذي تمنحهم إياه السلطات التي تعتبر ما تحت الأرض ملكاً للدولة لا يجوز استغلاله دون موافقتها (المناجم 2015). وبالرغم من عشوائية العملية، وافتقار عمال الساندرية لخرائط جيولوجية، أو معدات تكنولوجية، فقد أصبح هؤلاء على علم بما يوجد تحت الأراضي وعلى دراية بخبايا بنيتها التحتية. وهذا ما يؤكد العامل السابق نفسه، يقول: «قبل أن نأتي إلى هنا، كنا نستغل بئراً قرب الإعدادية، قضينا فيه أربع سنوات. ذات مرة، جاء أحدهم وبدأ يحفر إلى جانبنا، قلت له لا تتعب نفسك! فأين تحفر يوجد تقاطع، وبالتالي لن تجد الفحم ولو حفرت بئراً بعمق 100 متر. لم يثق بي ولم ينتبه إلي. ظن أنني أحسده ولا أريده أن يشتغل بجانبني، فاستمر في الحفر. وبعد أن حفر 60 متراً، حتى تجاوزني في العمق، نبهته إلى ذلك. وذكرته بكلامي الأول. وبالرغم من ذلك، فقد استمر في الحفر إلى أن تعب ثم توقف عندما لم يجد شيئاً»^{xvi}. ويتسم الاشتغال العشوائي في "الساندرية" بمجموعة من المخاطر التي ابتكرت الجماعة المنجمية جرادة تقنيات "للتنبؤ" بها، وبالتالي تجنبها في أثناء استخراج الفحم. من قبيل هذه التقنيات نجد تحسس الجبل عبر الضرب عليه. فإذا أصدر صوتاً (خرششة) فذاك دليل على أن تحته فراغاً، مما يعني أنه قابل للانهار. وإذا لم يصدر صوتاً فتلك إشارة على أنه لن ينهار. كما يضع العمال في أثناء استغلالهم العشوائي للفحم من الآبار الواقعة على الجبل، قطعاً من

الخشب لتدعيمها، وبالتالي تجنّب سقوطها. وكلما زادت مدة الاشتغال، زادت خبرة العامل، وقدرته على التمييز بين الآبار القابلة للانهيار والآبار "الأمنة". يستطرد العامل نفسه: «أشتغل أنا وصديقي الحالي منذ خمس سنوات. عندما أقول له بأن المنطقة غير صالحة فهي غير صالحة. واشتعلت مع صديقين في السابق أحد عشرة سنة. ومع زميل آخر ثلاث سنوات. بعضهم هاجروا [...] عندما أقول لهم إن المكان غير صالح لا يجادلونني، والعكس؛ فإذا قالوا بأن المكان غير صالح، أتفق. مع العلم أنني أبقى وراءهم منتبهاً إلى الجبل إذا كان سيسقط [...] فصيلاً وقتاً طويلاً، والحمد لله، لم يحصل لنا شيء. نشغل بحدري، لا نقترب من المناطق الخطيرة، كما أننا نعتد تقنيات للحماية، كتغيير قطع خشب الصنوبر إذا تبين أن الأولى لا تصلح. كما نضع الكثير من قطع الخشب حتى لا يسقط الجبل»^{xvii}. يخاطر عمال "الساندريات" بأرواحهم في غياب مصادر دخل أخرى ما عدا استخراج الفحم وبيعه للأباطرة. ومن المخاطر التي تواجه العاملين في آبار الفحم بعد إغلاق الشركة، والتي تكون سبباً في مقتل أغلبهم، هناك الفرشات المائية التي قد يتقربها العامل أحياناً دون قصد، ما يعرضه للغرق تحت الأرض كما حصل مع الأخوين: الحسين وجدوان. ولتجنب هذه الفرشات وإحداث ثقب فيها وبالتالي الغرق، يلجأ عمال الآبار إلى استراتيجيات تدخل في باب "الاستباق"، من قبيل إفراغ البئر المجاور للبئر الذي سيتم حفره عبر مضخات المياه، أو تجنب الاشتغال في المناطق القريبة للأنهار. وإلى جانب المياه، هناك الغاز الذي كان بدوره سبباً وراء موت بعض عمال "الساندريات". ولتجنبه، يجب على العامل أن ينتبه في أثناء استخراج الفحم من باطن الأرض؛ فإذا وصل إلى اللون الأصفر فتلك إشارة على وجود الغاز، وإذا وجد الفحم يغلفه الصداً فذلك معناه أن الشركة استغلته من قبل، وبالتالي فلا داعٍ للحفر أكثر. يستعمل عمال "الساندريات" في أثناء استخراجهم للفحم بطرق عشوائية، تقنيات بسيطة كمطرقة (الماسيطة)، ومسمار حفر (السيزو)، وحبل حديدي ملفوف حول آلة يدوية دوارة يتم النزول إلى البئر بمساعدها. وعندما يصل العامل إلى باطن الأرض، يتمدد على جنبه، ثم يبدأ في استخراج الفحم الحجري (الشربون) وتكديسه في أكياس الدقيق الفارغة عبر الصرب عليه وإسقاطه. ويُعلق هذه الأكياس بالحبل الذي نزل عبره، ويُرسَل إشارة إلى عامل آخر ليقوم بسحبه للبدء في غربلته وعزل "الشربون" عن "التراب" تمهيداً لتسليمهما للوسيط بين العمال والمخازن ومعمل الطاقة الحرارية الذي يقتنيه ممن يحمل رخصة التقيب والنقل حصراً. يقول عامل ساندرية: «بمجرد أن تستخرج "الشربون" يقيفون عليك يعرضون عليك أن تبيع. "الشربون" والتراب مطلوبان. يكفيك أن تستخرج (طلع). فألى جانب "لوزين" هناك "الديبواث" الكبيرة والصغيرة التي تشتريه. لكن الأباطرة هم الذين يحتكرون تجارته. فهم يستغلون السوق لأنهم يملكون المال.

يربحون معنا أكثر من النصف. ويبررون الأمر بمصاريف النقل [...] فإذا نقله إلى الغرب، يبيعه بالتقسيط وهذا يجعله يربح أكثر. يُوزَعُونَهُ عَلَى الحَدَّادِينَ والحَمَامَاتِ التقليدية وغيرهما. علاوةً على "لوزين" الذي يطلب الكثير، إذ يحتاجه لتوليد الكهرباء الذي يتم توزيعه على الكثير من المدن المغربية. بعدما يتّم حَلَطُهُ مَعَ فحم يتم استيراده من بولونيا^{xviii}. وتختلف وتيرة الاستخراج وبرنامج العمل الأسبوعي من مجموعة إلى أخرى. فبعض المجموعات عندما تجد الفحم وتبدأ في استخراجها لا تكثر من ذلك، حتى لا تستنزفه كما حصل لبعض العمّال الذين يستنزفون الحاسي ولا يجدون مصدراً للدخل فيما بعد. المجموعة التي رافقتنا أحد أعضائها في العمل والمقهى والسوق والسفر والمنزل، يشتغل أعضاؤها أربعة أيام ويستريحون ثلاثة. وقد ينتقلون إلى مناطق مجاورة لجرادة لاستخراج معادن أخرى كتوسيت وبوبكر التي تتواجد بها مناجم نحاس أحدثتها فرنسا خلال مرحلة الاستعمار المباشر. يقول عامل مُتحدثاً عن تنقله من جرادة إلى النواحي للاشتغال في المناجم: «كانت السيارة ثقلاً نحن الثلاثة مع العصر إلى بوبكر. نصلُ فنتوجّه إلى إسطنبول. نأخذُ حماراً ونقصد المنجم (الحاسي) الذي نقطع فيه ثمانية كلم. أتذكّر أنني كنت أنزل في الصباح، ولا أصدق إلا في الصباح القادم. أمسك مطرقةً للحفر وأركب على حمار، أدخل في تراب الجزائر لأن مخزون المغرب اكتمل. أقضي اليوم بكامله أضرب لأملاً واحداً مثل هذا (كيس الفحم الحجري) أضعه فوق الحمار الذي أكرته [...] ثم أخرج حيث أجد الميزان. أزن الكمية التي استخرجتها، لأحصل مُقَابِلَهَا على مبلغ من المال [...] من يشتغلون في بوبكر من الساكنة، لا يعرفون كيفية استغلال المخزون. لو كان لنا لما سقط الجبل. فهم لا يضعون قطع الخشب (البوطون) بل يضعون الحجر فوق بعضه على أمل أن يجنبهم سقوط الجبل، فإذا بالحجر الذي وضعوه ليحميهم، يقبلهم، بعد أن ينهار عليهم»^{xix}.

لِعَمَالِ المناجم نمط عيش أساسه العمل كما لاحظ ذلك بولمر وجون ناش في أبحاثهما حول عمال مناجم بوليفيا سابقاً، وبيّنت المعيشة الميدانية في جرادة لاحقاً. فالعمل بالنسبة لهم مُتَقَسِّسٌ للابتعاد عن المدينة ومشاكلها والحفاظ على مسافةٍ مع ساكنتها. يتوافدون إلى الآبار صباحاً، ويُغادرونها زوالاً. ينامون إلى غروب الشمس. ثم يتوجهون إلى المقهى إلى أن يؤذن المؤذن لأداء صلاة المغرب، يصلون ويعودون إلى المقهى حتى تحين صلاة العشاء، يؤدونها، ثم يتوجهون إلى منازلهم. ينزلون في بيوتهم الخاصة ليتجنبوا الاختلاط مع باقي أفراد الأسرة أو العائلة. وقد اختلف الأمر قليلاً في سياق الحراك الاحتجاجي الذي عرفته جرادة وما أحدثته من دينامية في مجتمعها المحلي. فقد كانت الهوية الجمعية لعمال المناجم عاملاً من العوامل التي دفعتهم إلى الانخراط في هذا الحراك. ونحن نعرف أن الهوية الجمعية، قد كانت، ولا تزال، أحد عناصر الحركات الاجتماعية، علاوةً على ارتباطها

الوثيق بأنشطة الحياة اليومية. وتقدم لنا الأدبيات بهذا الصدد أمثلة ملموسة. كإضراب عمال مناجم الفحم عن العمل في غرب فيرجينيا، وتعاطف الفوضيين الإسبان العشرين مع رفاقهم في النضال؛ والأكثر من ذلك، تقاسم هؤلاء وأولئك لأنشطتهم اليومية المرتبطة بالعمل والأسرة، وبأماكن التجمع ولأنشطة التي كانوا يمارسونها خارج العمل (جونستون 2018، 131).

من "الساندرية" إلى الحركة الاحتجاجية:

في أواخر شهر يناير/كانون الثاني من العام 2018، انتقلت إلى جَزَاة لمعينة حراكها الاحتجاجي، الذي تشكل في أعقاب موت الأخوين "الحسين" و "جدوان" في أحد آبار الفحم الحجري، على غرار "حراك الزيف"، الذي تشكل بعد مقتل بائع للمسك في حاوية الأريال، الشاب "محسن فكري". يواجه المدينة المغربية المنجمية الحدودية لوحة كبيرة من الحديد كتبت عليها "جَزَاة: منبع الطاقات المتجددة"، وعلى مسافة قريبة منها لوحة ثانية كتبت عليها: "أوراش كبرى من أجل توازن ترابي". فور وصولي إلى وسط جَزَاة على متن حافلة، اعترضتنا مظاهرة أولى، فوقف السائق إلى أن يمر المحتجون. نزلت من الحافلة واتخذت مسافة بيني وبين الوقفة التي كان يقودها شباب يرتدون سترات صفراء، ويستعملون دراجة ثلاثية الدفع يبدو أنها من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم فتح أبوابها الجانبية، وقاموا بتزويدها بمكبرات للصوت قديمة، بالكاد تؤدي دورها في جعل المحتجين -الذين اتخذوا شكلاً دائرياً-، يسمعون الشعارات التي يرددونها شاب لم يتعد عمره الثلاثين، يحمل مكبراً للصوت بيده اليمنى، ودفترًا كبير الحجم دُونت فيه شعارات بيده اليسرى، يرددتها فيتبعه المحتجون. لم تمر ربع ساعة حتى التحقت مظاهرة أخرى بساحة المجلس البلدي أكثر من الأولى عدداً، ومُشابهة لها على مستوى القيادة والدخيرة. وبعد نصف ساعة، انضافت مظاهرة ثالثة، إلى السابقتين، فتم الجمع بين المظاهرات الثلاث في الوقفة التي دامت زهاء أربع ساعات. كان البعض متوغلاً داخل الوقفة ويردد شعارات يرفعها شاب، والبعض يكتفي بالمُشاهدة من فوق تلة قريبة من الساحة اتخذوها مكاناً للجلوس ومنصةً لمُتَابَعَة الوقفة، كالأطفال الصغار، وكبار السن ممن لا يقدرّون على الوقوف تحت أشعة الشمس، والنساء اللاتي اصطحن أطفالاً معهن إلى الوقفة. يتم من خلال الشعارات التعبيرية عن رفض الوساطة في الحوار (الوزراء) حيث يدعو المتظاهرون إلى تدخل أكبر سلطة في البلاد (الملك) من أجل "توفير بديل اقتصادي" و"محاسبة المتورطين في ملف شركة مفاعم المغرب"^{xxi}.

وإذا كان قرار إغلاق الشركة سنة 1998 قد أدى إلى توسع دائرة الهشاشة بجرادة، فقد نتج عن هذا التوسع حراك احتجاجي تشكّل وأواخر سنة 2017 بعد موت الشقيقين "الحسين" و"جدوان" في أحد "الساندريات". صارت للحراك ثلاثة مطالب، واستمرّت احتجاجاته المباشرة (مظاهرات، وقفات، إضرابات عامة، ...) وامتدّت عبر أشكال أخرى بعد اعتقال النشطاء والمحتجّين، واستمرار البحث عن بعضهم. شاركت في الحراك مختلف الفئات الاجتماعية والشرائح العمرية التي تسكن المنطقة المنجمية، كالشباب الذين شكّلوا الأغلبية، والنساء وكبار السنّ ومُستخرجي الفحم الحجري من الآبار وأرملات عمّال "الساندرية". القاسم المشترك بين هؤلاء هو مواجهة دولة مخزنيّة ونُخب محليّة وشركات محدودة المسؤولية، ترى أن أصحاب سلطة المال لن يمتازوا فقط بمراكمة الثروة إلى ما لا نهاية وبقدر ما يرغبون بل لهم الحقّ في أن يرثوا الأرض عن طريق استغلال ما عليها من موارد.

حراك جرادة: المطالب، أشكال التعبئة، المسار والمصير:

حلقيّات، توضيحات، مواقف، ومزايدات.. لا يختلف الأمر كثيراً عن الممارسة الاحتجاجية ببعض الجامعات. بل يُمكن القول بأن الأشكال النضالية وخطاباتها مُستلهمة من الحركة الطلابية. خصوصاً أن مُعظم الناشطين قد مرّوا من هذه الحركة. وتتمّ التعبئة بواسطة العواطف كما هو الشأن بالنسبة لجل الحركات الاحتجاجية والاجتماعية، إلا أن التعبئة في حراك جرادة قد وصلت أحياناً إلى توظيف موتٍ لم يحصل، لما للموت من وقعٍ على الجماهير. حصل هذا عندما دعت لجنة الحراك إلى تجسيد اعتصام بآبار الفحم بجرادة. ولكي يتم استقطاب هذه الجماهير، تمّ نشر خبرٍ كاذبٍ مضمّونه أنّ شاباً قد لقي حتفه بأحد "الساندريات" عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي لعبت دوراً كبيراً في تشكّل الحراك واستمراره. فمُعظم ساكنة جرادة مُنخرطون في الصفحات التي تنشر مستجدات الحراك على فيسبوك، كجرادة حبيبيتي، صرخة جرادة، جرادة الذاكرة والذاكرة جرادة، جرادة بين الماضي والحاضر، جرادة: الرغبة الأسود...

بعد المسار الذي اتّخذه الحراك، والمتمثل في تصعيد الشّباب بوصفه فئة اجتماعية تقود الحراك، والذي واجهته السلطة بالقوة العمومية، فقد تمّ الاتفاق على اللجوء إلى حلّ وسط، يتمّثل في تلبية بعض مطالب الحراك. تتمثّل هذه المطالب في إنشاء تعاونيات لاستغلال الفحم الحجري، وإنشاء مشاريع فلاحية بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، شرط أن يقتنع شباب الحراك والمحتجون بعدم الخروج في المظاهرات التي تمّ إخمادها باعتقال النشطاء. بعد الاعتقالات التي طالت جلّ هؤلاء، توجّهت العائلات إلى مقر

الشرطة، وتم تجسيد اعتصام أمام مقر الأمن المركزي، تم خلاله تكبيل الأيدي والمطالبة باعتقال الجميع. لم تستجب السلطات للاعتصام، فتوقفت المظاهرات والوقفات. صارت المدينة تعرف حُضوراً أمنياً كثيفاً تاهباً لإخماد أي شكل احتجاجي في أفق إخماد الحراك بشكل نهائي.

أثر المسار والمصير الذي أخذته الاحداث في تصوّرات المحتجين ومواقفهم وأدت إلى توسع دائرة التضامن مع الحراك على الصعيد الوطني. وتحديدًا على الذين شاركوا أو شاهدوا أحداث الأربعاء 14 مارس 2018. فقد نشبت خلال هذا اليوم مواجهات عنيفة بين شباب الحراك ورجال الأمن، نتجت عنها إصابات في صفوف الطرفين إلى الحد الذي جعل أحد المشاركين فيها يشبه الدولة بالتنين، دون أن يكون على علم بنظرية هوبز في الدولة. خصوصاً أن "الأربعاء الأسود" كما تمت تسميته، هو اليوم الذي دهست فيه سيارة الأمن الشاب عبد المولى زعير^{xxi}. فبعد هذه المواجهات، اعتقل الشباب، فتوقفت المظاهرات. لتبدأ التكهّنات والتساؤلات قبل صدور الحكم، والتنبؤ بمصير هؤلاء الذي قد يكون مشابهاً لمصير معتقلي حراك الربيع بعد الخطاب الملكي في الذكرى 19 لعيد العرش، والذي كان سگان جرادة ينتظرون أن يكون مناسبة للعفو عن معتقلي الحراكين، فإذا به يرى أن هؤلاء "عدميون" و "دعاة فتنة يهددون استقرار المغرب".

اتخذت المواجهة الصراعية بين ساكنة المدينة المنجمية وبين الدولة أشكالاً أخرى. فقررت الساكنة الامتناع عن أداء فواتير الماء والكهرباء. وهو ملف تم تأجيل البت فيه حتى يتم الحسم في ملف المعتقلين وتصفية النشطاء الذين اعتقل أغلبهم واستمر البحث عن بعضهم الآخر. ولذلك، عيّنت السلطات فرقا أمنية ينحدر ضباطها من جرادة كانوا يعملون في مختلف مناطق المغرب، كلقتهم بملف الحراك، نظراً لمعرفتهم الواسعة بالسكان وقدرتهم الكبيرة على التنسيق، كتوزيع العناصر الأمنية على الأحياء السكنية وضمان المسكن والمأكل لها. وانطلق مسار التنزيل الكثيف للقوة منذ شهر فبراير 2018 واستمر إلى نونبر 2018. وتفاوت حجمه بين حي وآخر؛ فكان الحي رقم 1^{xxii}، الذي ينحدر منه الحسين وجدوان، يعرف تطويقاً وتشديداً، في حين يتم الاكتفاء في بعض الأحياء بسيارة أمن واحدة. تأتي الحافلات الساعة الثانية بعد الزوال وتبقى إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل. ونظراً لكثرة عدد عناصر الأمن الذين تم بعثهم إلى جرادة، فقد تم تخصيص مركب رياضي وبعض المؤسسات التعليمية والثقافية وفنادق وجدة لإيواء هذه العناصر، كما بينت في أثناء المعاينة الميدانية والمقابلات التي تم إنجازها مع بعض ساكنة المدينة المنجمية.

وتم إحداث لجنة للتتبع تتكوّن من شابين لهما مستوى تعليمي عالٍ وتجارب نضالية سابقة في تنظيمات سياسية ونقابية. وهذا ما أدى إلى التشكيك في مصداقيتهما، إلى الحد الذي جعل شابين ناشطين في الحراك، يتكهّنان بأنهما سيربحان منصبين في مجلس الشباب بالجهة الشرقية من وراء هذه الصفقة التي تم عقدها مع ممثلي السلطة المحلية دون موافقة الجماهير الشعبية. خصوصاً أن الحراك قد أدى إلى تشكّل سوق للبيع والشراء وبروز رهانات ذاتية ومصالح شخصية.

من الحركة الاحتجاجية إلى الهجرة الخارجية:

تعدّدت أشكال المقاومة التي لجأ إليها الناس العاديون بجرادة بعد إغلاق شركة مفاحم المغرب وتوّعت حسب الاستراتيجيات الخاصة بكل واحد منهم. فجزء، استمرّ في استخراج الفحم الحجري من المناطق التي كانت الشركة سابقاً تشتغل فيها، أو أسس "مشروعاً" يُدر عليه مدخولاً بعد انتفاء الأساس الاقتصادي الذي كان سبباً وراء تشكل "مدينة" و "مجتمع" في جرادة، وهو إحداث مناجم الفحم الحجري. وجزء آخر، انخرط في الحراك الاحتجاجي بوصفها فرصة يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي بدل استغلال الفحم الحجري بطرق عشوائية من "الحاسي"، أو تحصيل موارد اقتصادية بشكل غير قانوني؛ وبالمقابل فهناك فئة أخرى اختارت طريقاً ثالثاً بعد إغلاق شركة مفاحم المغرب، وهو الهجرة. وقد أشارت الإحصائيات الرسمية إلى هذا المعطى^{xxiii}.

الشكل رقم 4: توقّعات تزايد عدد سكان إقليم جرادة وجهة الشرق وانخفاضه بين 2014 و2030.

2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
107467	107752	108002	108217	108402	108557	108685	108785	108858	108902	108918	108909	108877	108830	108773	108712	108656	إقليم جرادة
74791	74477	74122	73729	73301	72839	72346	71822	71267	70682	70068	69427	68762	68078	67379	66666	65945	- حضري
32676	33275	33880	34488	35101	35718	36339	36963	37591	38220	38850	39482	40115	40752	41394	42046	42711	- قروي
2725106	2697455	2669683	2641904	2614211	2586697	2559428	2532440	2505730	2479317	2453229	2427547	2402374	2377826	2354056	2331198	2309417	جهة الشرق
3,9	4,0	4,0	4,1	4,1	4,2	4,2	4,3	4,3	4,4	4,4	4,5	4,5	4,6	4,6	4,7	4,7	الوزن ب %

الشكل رقم 5: تطور السكان في أفق 2030

معدل التزايد السنوي ب %	2030	2024	2014	
-0,07	107467	108685	108656	إقليم جرادة
0,79	74791	72346	65945	- حضري
-1,66	32676	36339	42711	- قروي
1,04	2725106	2559428	2309417	جهة الشرق

المصدر : (المغربية، مونوغرافية جرادة 2018، 37-38)

هذا ما أكدته ملاحظة مجال الدراسة. فجّل المنازل في جرادة عُلفت عليها يافطات كتب عليها "منزل للبيع" تمّ تذييلها بأرقام هواتف. إنّ الهجرة بالنسبة لبعض السكان الذين عجزوا عن توفير بديل اقتصادي، بمنزلة حل نهائي لبناء واقع آخر، في منطقة أخرى، داخل المغرب أو خارجه. وإذا كانت الوجهات التي قصدتها المهاجرون أو يقصدونها قد اختلفت، وهي في أغلبها داخل المغرب، إلا أن الوجهة التي قصدتها أغلب ساكنة جرادة هي إسبانيا^{xxiv} في مرحلة أولى. وبعد فشل تجربة "الحريگ" وخطة "الزواج الأبيض"^{xxv}، أصبحت وجدة بوصفها مركزاً حضرياً قريباً لجرادة يمكن أن يُستثمر فيه المبلغ المالي الذي قدمته الشركة لعمّالها بعد التسريح، هي الوجهة في مرحلة ثانية. ولأن وجدة تُعرف هي الأخرى وضعية اقتصادية صعبة انطلاقتها، بدأت منذ سنة 1991، سنة إغلاق الحدود المغربية-الجزائرية، فقد عاد بعض العمال إلى جرادة من جديد للعمل في "السانديرات".

ودفع هذا الوضع الذي عرفته جرادة بعد إغلاق شركة مفاحم المغرب بالدولة إلى استهداف الإقليم ببرامج هدفها "مُحاربة الهشاشة" التي تعمّت والاحتجاجات التي توسّعت والهجرة التي ارتفعت بعد إغلاق الشركة. وتندرج هذه البرامج في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم تفعيلها بالمغرب سنة 2005 بواسطة فُروض تلقّتها الدولة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وللعلم، فقد كشفت المُعابنة الميدانية في جرادة وجود "مشاريع" تحمل شعار المبادرة، مكتوباً بالأبيض والأخضر والأحمر، من قبيل عربات لبيع "الزريعة" و"كاوكاو" و"مقاهي" صغيرة لا تتوافر على الماء ولا القهوة. بالمقابل، هناك مشاريع استفاد أصحابها منها مبالغ ضخمة، ثم أعلنوا الإفلاس بعد ذلك. وبما أنّ الاستفادة لم تكن مُعمّمة، فقد طمّح بعض (المشاركين) في الحراك إلى الاستفادة من المشروع، بالرغم من الوصم الذي قد يتعرّض له المستفيد، فقد يُصبح "خائناً"، وقد يُصنّف الشخص في خانة وكلاء صنعتهم

السلطة المحلية، دورهم تمويه الرأي العام والجهات المُفْرِضة (البنك والصندوق والاتحاد الأوروبي) بأسطورة الاستفادة المععمة للسكان الفقيرة والهشة والمهمشة للمدينة المنجمية من برامج المبادرة.

ما وراء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

في الفترة ما بين 2000 و2005، برزت معالم "سياسة اجتماعية" بالمغرب استهدفت الفئات الهشة. ومن بينها ساكنة المجالات المنجمية المتضررة أكثر من التحولات الاقتصادية والبيئية. كجرادة مثلاً، التي اعتبرت من بين الأقاليم المغربية ذات الأولوية بمشاريع المُبادَرة الوطنية للتنمية البشرية. وقد جاءت في المرتبة الثانية بعد إقليم أزيلال. ما فرض على الدولة المغربية اتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة إلى إدماج بعض المجتمعات المحلية للمناطق المُقصاة في المشاريع الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من وتيرة الحركات الاحتجاجية التي تتشكل في هذه المناطق بصفة دورية.

إن تفعيل المبادرة بمنزلة إعادة اعتبار للمسألة الاجتماعية بالمغرب بوصفه «مسرّحاً» شهد تعديلات بنيوية وليدة اللبنة الاقتصادية التي رافقها وعي بتفاقم المخاطر الاجتماعية وانعكاساتها السياسية الوشيكة. من ملامح رد الاعتبار هذا نجد القانون الجديد للشغل في 2003 الذي عوّض الجهاز القديم الموروث عن المرحلة الاستعمارية وإنشاء مؤسسات شبه عمومية لتنظيم الجمعيات والخواص التي تقدم المساعدة للفئات الهشة. علاوة على محاولة تقويم المنطق السابق الذي كان يحكم الأنشطة التشريعية التي اتجهت مباشرة نحو تحسين حماية الأجراء، وتقويم أعمال المساعدة الخاصة التي شجعتها السلطات العمومية والمؤسسات الدولية، عبر "إصلاحات اجتماعية" قائمة على فكرة إخفاق الاندماج عبر العمل، وإعادة تعريف أدوار الدولة المغربية، وتحول تركيبة الفاعلين والمؤسسات المنخرطة في الاهتمام بالاجتماعي، في سياق سوسيو-تاريخي، سمته الأساس نزاع الطابع السياسي عن المسألة الاجتماعية. لكن، وبالرغم من بروز الاجتماعي على ساحة الشأن العمومي، فقد ظل ذلك سياسة تم توظيفها لمواكبة نمو السوق وآثاره الجانبية المحتملة، كما هو الشأن بالنسبة لجرادة، التي تحولت بين ليلة وضحاها، من مجال اقتصادي فعال داخل دائرة الرأسمال الوطني والعالمي، إلى "مدينة الموت" كما يصفها مجتمعها المحلي. فمفعول هذه السياسة ظلّ ضعيفاً، ومن المؤشرات الدالة على ذلك، تشكّل حركات احتجاجية تُدين توسع الهشاشة.

خلاصات واستنتاجات:

يُعدّ "حراك جرادة" بمنزلة حصيلة سُوسيو-تاريخية انطلقت مع إغلاق شركة مفاعم المغرب. خصوصاً أن أهدافه هي تغيير البنيات؛ الاقتصادية، ممثلة في إيقاف الاستغلال العشوائي للفحم من الآبار، واحتكار أقلية للثروة، والسياسية، مُجسدة في محاسبة السلطة المحلية التي تُكرس هذا الاحتكار وتباركه، لأنها ترى أن أصحاب سلطة المال لن يمتازوا فقط بمراكمة الثروة إلى ما لا نهاية ويقدر ما يرغبون (هارفي 2017، 223) بل لهم الحق في أن يرثوا الأرض عن طريق استغلال ما عليها من موارد طبيعية وبشرية.

أدى إحداث المناجم إلى تحول كبير تطلّب استيعابه التمييز بين الدول والمجتمعات المستقلة اقتصادياً وسياسياً، وبين الدول والمجتمعات التابعة لها، والبحث في التحولات التي لحقت للاقتصاد والمجتمع والبيئة بجرادة قبل إحداث المنجم، وبعد إغلاقه. وهذا ما فرض علينا استحضار مرحلة الدولة الاستعمارية التي اكتشفت الفحم وفتحت شركة تهتم باستخراجه وأسهمت في تشكّل مدينة ومجتمع من جهة، ومرحلة ما بعد إغلاق الشركة وبداية الاستغلال العشوائي وتشكّل الحراك الاحتجاجي فيها خلال مرحلة الدولة الوطنية، من جهة أخرى.

لقد تسبب إغلاق شركة مفاعم المغرب لأبوابها في انتقاء الأساس الاقتصادي الذي كان سبباً وراء تشكّل "مدينة" يشتغل معظم ساكنتها في الفحم الحجري. لتتطرق مع قرار الإغلاق سيرورة استغلال عشوائي للفحم من الآبار لا زالت مُستمرّة إلى حدود إجراء العمل الميداني الخاص بهذا البحث. وخلف قرار الإغلاق تضارباً بين المجتمع والدولة؛ فأفراد الأول يؤكّدون أنّ قرار الإغلاق سياسي ما دامت جرادة تحوي أكبر تجمع نقابي عمالي، أما ممثلو الثانية فيشدّدون على أن ذلك كان بسبب نفاذ المخزون وتخلّف البنك الدولي عن منح قروض لشركة مفاعم المغرب لكي تطور إنتاجها. وبما أن مُهمّة استخراج الفحم الحجري من مناجم جرادة، بوصفها أول مدينة منجمية مغربية، قد دشنتها شركة فرنسية في أثناء المرحلة الاستعمارية، فقد انطلقت من واقعة إحداث المناجم وما نتج عنها من تحديث للمناطق التي اكتُشفت بها عبر إرساء البنى اللازمة (طرق، سكك الحديد، موانئ، ...) وتوسيع المجالات السكنية الكافية لاستقرار سُكّانها. واكتشفت أنّ إحداث مناجم الفحم في جرادة قد أنتج مجالاً جديداً جذب عدداً مُهماً من السّاكنة التي انتقلت من الرّعي والتّرحال إلى الاستقرار والاندماج في مجال إيكولوجي مُغاير في الجنوب الشرقي للمغرب. وبعد موسم الهجرة إلى الجنوب هذا، تكوّنت جرادة، بوصفها أول مدينة منجمية في المغرب، اشتغل جُل ساكنتها في استخراج الفحم الحجري

بوصفه مورداً طبيعياً، هيمنَ على نشاطها الاقتصادي، في فترة تاريخية كان فيها الطلب على هذا المورد مرتفعاً في أسواق دول الجنوب المستعمرة، بعدما تمّ دمجها في النظام العالمي الجديد القائم في جزء منه آنذاك، على التصنيع.

يتضمّن خطابُ الدولتين حول الهشاشة والمجالات المنجمية تناقضات جوهرية تظهر بوضوح عندما نستحضر الكتابات التاريخية الاستعمارية، والممارسة الفعلية للنخب المحلية الاقتصادية والسياسية بعدما تشكلت بهذه المجالات حركات احتجاجية. لقد أدت هذه "الحركات" التي خرجت أو تخرج من رحم المجالات المغربية الهشة، إلى تشكل "دولة اجتماعية بالصدفة" بتعبير ميريام كاتوس (Catusse 2010, 188) بعدما تم الانتباه إلى التهديدات المقبلة من تقاوم حركات الاحتجاج ضد الهيكل النيوليبرالية، وإفقار المجتمع، وبطالة الشباب، وضعف القدرة الشرائية، والولوع إلى الخدمات العمومية الأساس. لأن سياسات الخصخصة التي لحقت دول الجنوب التابعة -والمغرب من بينها- قد أدت إلى ارتفاع وتيرة الإفقار وفاقت العنف وعممت الهشاشة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن أن نقدم بعض التوصيات من بينها:

- إنجاز أبحاث واسعة النطاق حول الوضع الصحي والبيئي بالمدن المنجمية، لإبراز الآثار الجانبية التي يحدثها الاستغلال المفرط للموارد المنجمية في صحة الساكنة وعلى البيئة في هذه المدن.
- تقوية سيادة الدولة الوطنية على الموارد الطبيعية وعدم تقوية المناطق المنجمية لشركات أجنبية هدفها مراكمة الثروة ولو على حساب البيئة والصحة العامة.
- الحد من اللامساواة الموجودة بين المدن والجهات المغربية عبر العمل على تحقيق عدالة مجالية على مستوى توزيع الثروة والاستثمار في البنيات التحتية والرأسمال البشري.

اعتراف بالفضل:

أعتر عن عرفاني وامتناني لمجموعة بيروت للدراسات الأمنية النقدية. فقد تطوّر هذا البحث بفضل ملاحظات أعضائها ومساعدات منسقيها خلال المعهد الصيفي الثاني الذي نظمته المجموعة في بيروت سنة 2018 وبعده، وخصوصاً: عُمر ضاحي، وسامي هيرمز، وجنى الشّماع. كما أشكر الأستاذ محمد سلام شكري ومُحكّمي المجلة المجهولين على ملاحظاتهم الثّقديّة والمفيدة.

الهوامش:

- * تم تنفيذ البحث من خلال دعم المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ضمن برنامج "الدراسات النقدية للأمن في العالم العربي" (2018-2019) الممول من مركز أبحاث التنمية الدولية.
- i. ¹ في نقده لهنري لوفيفر (Henri Lefebvre)، يرى دافيد هارفي (David Harvey) أن الفئات التي يُطلق عليها "البريكاريا" قد حلت محل "البروليتاريا" التقليدية. وبالتالي يجب توجيه الاهتمام نحو البريكاريا "البائسة" و"غير المنظمة". وإذا كان مقدرًا لحركات ثورية أن تظهر في زماننا حسب، فإن البريكاريا غير المنظمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار. وفهم جذورها وطبيعتها صرخاتها ومطالبها جزء من المهمة. (هارفي 2017، 21)
 - ii. ¹ اعتمد مؤشر الدولة الهشة ليحل محل مؤشر الدولة الفشلية عام 2014، وهو من المؤشرات الحديثة المهمة الشاملة؛ لأنه يعتمد في بنيته على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة تجمع في رقم واحد. وتضم قائمة مؤشر الدولة الهشة الدول ذات السيادة وعددها 178 دولة. فكلما اقترب رصيد الدولة من 120 نقطة كانت أكثر هشاشة، في حين إذا اقترب مجموع نقاط الدولة من الصفر كانت الدولة مستقرة وأبعد ما تكون عن وصفها بالهشة. وقد جاء المغرب في الرتبة 83 عالمياً بنتيجة مؤشر عام بلغت 74.0، وهذا ما جعل التقرير يُصنّفه ضمن الدول المحذّرة كمؤشر رئيس والدول ذات التحذير المرتفع على مستوى المؤشر الفرعي.
 - iii. أنظر: نبيل حسين، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، سياسات عربية، العدد 37، آذار/مارس 2017 ص: 116-117
 - iv. ¹ أنتج إحداث المناخ في جرادة نوعين من الأمراض، الأول هو ما يسمى بالسليكوز (السحار الرملي) الذي يُصاب به من يشتغلون في استخراج الفحم. وهو عُبار رقيق يتسلل مع الجيوب الأنفية إلى أن تصل إلى خلايا الكبد. ويتطور مع المدة. والمرض الثاني مرتبط من الروائح المنبعثة من المخازن (لوزينات) وهو الذي يتسبب في ارتفاع حالات السرطان. يقول أحد المشاركين في البحث: «إذا ذهبنا إلى مركز الحسن الثاني للأوكولوجيا في وجدة، ستجد أن أعلى نسبة ممن يُعالجون من السرطان هم سكان جرادة. وبالضبط سكان هذه المنطقة (حاسي بلال)» (ناشط في حراك جرادة وابن لعامل توفي في المنجم، 30 سنة)
 - v. ¹ قبل تسميتها رسمياً بجرادة عرفت المدينة تسميات مختلفة مثل «فدان الجمل» (قبل اكتشاف الفحم الحجري عرفت بهذا الاسم لكونها كانت مرتعاً للجمال) و «تيمرو احداش» (رقم 11، نسبة للثبر الذي كان يستخرج منه الفحم المعروف ب (ب 11 - ب 12) وهو حي ابن رشد حالياً) و«المعدن» (سميت بهذا الاسم نسبة لمعدن الفحم الحجري) و «لوعيونات» (كامتداد جغرافي لقرية لوعيونات الواقعة على بعد 5 كيلومترات شمال جرادة) ثم جرادة الذي اقترن بجبل «الشخار». وحسب إحدى الروايات المتداولة، يعود اسم المدينة إلى حشرة " الجرادة " التي يُحكى أن أحد الرعاة رآها فوق ظهر نعجة قادمة من الظهرة بالوجود العليا. إذ لم تظر هذه الحشرة إلا عند جبل الشخار الذي يوجد شرق المنجم في تقاطع الطرق (الطريق الثانوية رقم 406 والطريق الرئيسية رقم 19 بين وجدة وعين بني مطهر).
 - vi. ¹ لا نعتز في الكتابات التاريخية التي اهتمت بالمنطقة الشرقية وجوداً لجرادة كمدينة، أو للمناجم كبنية اقتصادية. أنظر: (ادن 2006)
 - vii. ¹ مقابلة أجريت في جرادة بتاريخ 27 يوليوز 2018 مع عامل سابق في شركة مفاحم المغرب، يشتغل في آبار الفحم الحجري.
 - viii. ¹ مقابلة أجريت في جرادة بتاريخ 4 غشت 2018 مع عامل سابق في شركة مفاحم المغرب، يشتغل في آبار الفحم الحجري.
 - ix. ¹ مقابلة أجريت في جرادة بتاريخ 20 غشت 2018 مع خياط.
 - x. ¹ مقابلة أجريت في جرادة بتاريخ 2 غشت 2018 مع راعي غنم.
 - xi. ¹ أو الحاسي، وهو الاسم الذي يطلق في جرادة لتوصيف آبار الفحم التي يتم استغلالها بشكل عشوائي.
 - xii. ¹ كلمة واسعة التداول بين شباب الهامش بالمغرب. وتحيل على الأنشطة الاقتصادية التي تدخل في إطار الترميق والبحث عن موارد لليوم الواحد. والسعي المستمر لتغطية الحاجات والرغبات الملحة الطارئة كافتاء القوت اليومي، وشراء أضحية عيد الأضحى، وأداء فواتير الماء والكهرباء، وتوفير مصاريف الدخول المدرسي للأبناء. قد نجد هذا بالمجالات الهامشية التي يغيب فيها نشاط اقتصادي منجمي. وعندما تنتقل إلى هذه المجالات المنجمية، فيضاف إلى هذه لائحة هذه الحاجات والرغبات التي يتم اشباعها "بالتدبير" عند الفئات الهشة والفقيرة، مصاريف علاج الأمراض المزمنة بالنسبة للحالات المريضة من جراء الاشتغال لسنين طويلة في المناجم الساندرية.
 - xiii. ¹ شكّلت هذه الخرائط ثروة غير مادية في مرحلة ما بعد المناجم، احتكرها بعض التقنيين السابقين وقاموا ببيعها «للأباطرة» الذين يتحكمون في الاقتصاد المحلي لجرادة. فبناء عليها يقوم هؤلاء بتحديد المناطق الجغرافية التي يجب الحصول على رخصة من وزارة الطاقة والمعادن لاستغلالها.
 - xiv. ¹ مقابلة أنجزت في جرادة بتاريخ 25 يوليوز مع عامل سابق في شركة مفاحم المغرب، يعمل في الساندرية.
 - xv. ¹ مقابلة أنجزت في جرادة بتاريخ 15 غشت مع عامل سابق في شركة مفاحم المغرب، يعمل في الساندرية.
 - xvi. ¹ ثلاثة أشخاص، اثنان ينحدران من جرادة، وواحد أتى إليها من سوس. استفاد هؤلاء من خروج الشركة التي يروج أنها تركت وراءها تجهيزات بقيمة 20 مليار درهم. تحالفوا مع ممثلي السلطة بعد ولوجهم إلى الحقل السياسي من خلال بوابة ثلاثة أحزاب كبرى في المغرب حتى صاروا من أغنياء المدينة ومن محترقي اقتصادها، ما جعل السكان يعتبرونهم من «أهل الحل والعقد» بجرادة التي صارت لهم كما قال أحد الشباب «الأباطرة .. مشاريعهم تملأ المغرب. نصفهم يبيع المخدرات، ويهرب السلع. يفعلون كل شيء لأن المخزن لا يحاسبهم» من مقابلة أجريت في جرادة بتاريخ 1 يوليوز 2018 مع ناشط في الحراك.
 - xvii. ¹ مقابلة أنجزت في جرادة بتاريخ 15 غشت 2018 مع عامل سابق في شركة مفاحم المغرب، يعمل في الساندرية.
 - xviii. ¹ مقابلة أنجزت في جرادة بتاريخ 15 غشت 2018 مع عامل سابق في شركة مفاحم المغرب، يعمل في الساندرية.
 - xix. ¹ مقابلة أجريت بجرادة يوم 11 غشت 2018 مع عامل في الساندرية.
 - xx. ¹ مقابلة أجريت في جرادة بتاريخ 10 غشت مع عامل في الساندرية.
 - xxi. ¹ المطب الثاني تبلور مع تطور الحراك، إذ لم يتم التعبير عنه بشكل مباشر إلا بعد زيارة رئيس الحكومة للجهة، وقبلها زيارة كل من وزير الطاقة والمعادن والفلاحة.
 - xxii. ¹ تسبب الدهس في إصابة عبد المولى بشلل نصفي على المستوى السفلي من الجسم، وكسور على مستوى الظهر. وهذا ما دفع بوالدته، إلى عرضه على المستشفيات الوطنية، وقد أجريت له خمس عمليات غير ناجحة بسبب أخطاء طبية. وقد افترضت الوالدة على صفحاتها في فيسبوك أن الغرض من الأخطاء الطبية التي ارتكبها الطاقم الطبي لمصلحة النور بوسكورة نواحي الدار البيضاء، كان هو قتل عبد المولى لكي يُطوى ملفه. وهذا ما دفعها إلى طلب المساعدة من أشخاص ميسورين تبرعوا بمبالغ سمحت لنجاة محجوبي بنقل عبد المولى إلى مستشفى أكتيف بتركيا ليلقى العلاج، حيث أجريت له هناك عمليات ناجحتان.

- xxiii. ¹ بعض الأحياء تُسمى بأرقام. والأمر يعود إلى مرحلة الشركة التي كان مهندسوها يقسمون المدينة إلى مناطق استغلال تعرف بأرقامها (منطقة رقم 1، منطقة رقم 2..). ولما تحولت إلى تجمعات سكنية بقيت التسميات على ما هي عليه.
- xxiv. ¹ عرفت جراحة معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2004-2014، وذلك بنسبة 0,1-%. يعد هذا التراجع امتداداً لتناقص السكان ما بين إحصائي 1994 و2004 (3-%) نتيجة هجرة السكان.. على إثر إغلاق مناجم الفحم (مونتوغرافية جراحة 2018، 14).
- xxv. ¹ هذا ما تؤكدته كتابات الباحثين المتخصصين في الهجرة. يقول عبد الواحد إكمير مثلاً في كتابه حول الجالية العربية في إسبانيا: عرفت بعض مناطق الأندلس هجرة مغربية.. يتعلق الأمر ببضع مئات من العمال المنجمين الذين قدموا من شرق المغرب، وسبق لهم العمل في مناجم الفحم الموجودة في منطقة جراحة. وقد استقرّوا في منطقة قرطاجنة المنجمية لتعويض العمال المنجمين الإسبان الذين هاجروا إلى إقليم كاتالونيا. وبالنسبة إلى ولاية مُرْسِيَا، ينتمي أوائل المهاجرين المغاربة إلى المغرب الشرقي، وقد استمر الوضع إلى عقد التسعينيات، وكان من مجموع المقيمين في الولاية سنة 1991، كان 34,75 بالمئة من جراحة. عبد الواحد إكمير، الجالية العربية في إسبانيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013) ص ص 65-189
- xxvi. ¹ زواجٌ مؤقّت يتم بين امرأة مقيمة في أوروبا بشكل نظامي، وبين رجل يقيم في المغرب ويحلم بالهجرة إلى أوروبا أو يتواجد فيها لكن بشكل غير نظامي. والهدف من الزواج الأبيض (mariage blanche) هو الحصول على أوراق الإقامة بالنسبة للمهاجر الذي يدفع مبلغاً معيناً للمهاجرة لكي تلعب دور الزوجة، حتى يحصل على أوراق الإقامة فيظلقها. ومن المعروف في أوساط المهاجرين السريين أن الارتباط بامرأة حاصلة على الأوراق من بين أسهل الطرق للحصول على أوراق إقامة في بلد المهجر.

المصادر والمراجع العربية:

1. إدن، روس إ. (2006)، *المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي: المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية -1881* 1912ترجمة: أحمد أبو حسن. الرباط: منشورات زاوية.
2. إكمير، عبد الواحد، (2013)، *الجالية العربية في إسبانيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.*
3. بايار، جون فوانسوا، (1992)، *سوسيولوجية الدولة الأفريقية*. د.م: دار العالم الثالث.
4. بركات، حلیم، (2000)، *المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. بولاني، كارل، (2009)، *التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمنا المعاصر*، ترجمة: محمد فاصل طبّاخ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
6. بورديو، بيير، (2016)، *عن الدولة: دروس في الكوليج دو فارنس (1989-1992)*، ترجمة نصير مروة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7. بيك، أوريش، (2013)، *مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود*. ترجمة: جورج كتورة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
8. بيك، أولريش، (2009)، *مجتمع المخاطر*، ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراني. بيروت: المكتبة الشريفة.
9. التائب، عائشة، (2008)، *التحولات الحضرية بمناطق الاستغلال المنجمي بالمغرب العربي: المناطق المنجمية بالجنوب التونسي مثلاً. إنسانيات عدد 42، ص ص 31-59.*

10. جونستون، هانك، (2018)، الدول والحركات الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
11. حسني، محمد، (2018)، احتجاج الساكنة المحلية كمساءلة للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات المنجمية: حركة على درب 96 الاحتجاجية بمنطقة تتغير نموذجاً. أبحاث، ص ص 45-76.
12. الحمش، منير، (2011)، "من مجتمع المخاطر" و"الدولة الرخوة" إلى "الغضب" و"الثورة" ... ثم إلى أين؟. "بحوث اقتصادية عربية، 55-56.
13. الخفاجي، عصام، (2013)، ولادة متعسرة: العبور إلى الحداثة في أوروبا والشرق الأوسط. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
14. ستيغلتز، جوزيف، (2014)، المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
15. ستراوس، كلود ليفي، (2003)، مداريات حزينة، ترجمة محمد صبح، دمشق: دار كنعان.
16. شكاك، صالح، (2013)، التاريخ المنجمي للمغرب. الرباط: دار أبي رزاق.
17. عياش، ألبير، (1985)، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي وآخرون، ط 1. دار الخطاب للطباعة والنشر.
18. فاركلوف، نورمان، (2009)، تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي. ترجمة: طلال وهبة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
19. فيركلف، نورمان، (2016)، اللغة والسلطة، ترجمة: محمد عناني، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
20. لوفو، ريمي، (2011)، الفلاح المغربي المدافع عن العرش. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
21. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2016)، الثروة الجمالية للمغرب ما بين 1999 - 2013. الرباط: المملكة المغربية.
22. المغربية، المملكة، (2018)، مونوغرافية جردة.
23. ميري، يمينة، (2005/2004)، جردة: المدينة والمجتمع بعد إغلاق مناجم الفحم. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس. تحرير كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز. فاس: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع.

24. هارفي، دافيد، (2017)، مدن متمرده : من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- هان، كريس، و هارت، كيث، (2014)، الأنثروبولوجيا الاقتصادية: التاريخ والإثنوغرافيا والنقد، ترجمة: عبد الله فاضل. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- تورين، آلان، (2005)، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- المصادر و المراجع الأجنبية:**

1. Abboud, S. Dahi, O. Hazbun, W. Sunday, S. N. Hindawi, C P. Mouawad, Jamil, Hermez, S. (2018). Towards a Beirut School of critical security studies ”. *CRITICAL STUDIES ON SECURITY, VOL. 6, NO. 3*. 295–273 :‘
2. Adger, W. N. (2006). Vulnerability. *Global Environmental Change* 16 .281–268
3. Alawattage, C. (2011). The calculative reproduction of social structures : The field of gem mining in Sri Lanka . *Critical Perspectives On Accounting* - 22/1.19-1 :‘
4. Arpin-Simonetti, E. (2013) .La réforme de la Loi sur les mines ”. *Relations* (764.19-18 :‘(
5. Ballard, C. Banks, G. (2003). RESOURCE WARS :The Anthropology of Mining .*Annu. Rev. Anthropol.* 32.313–287 :‘
6. Banks, G. (2002). Mining and the Environment in Melanesia: Contomporary Debates Reviewed ”. *The Contemporary Pacific, Volume 14, Number 1*. 67 – 39 :‘
7. Bayat, A. (2010). *Life as Politics : How Ordinary People Change The Middle East*. Amsterdam: Amsterdam University Press.,.
8. Benidir, M. (2018), Responsabilité sociétale ou sécurité corporative? Les enjeux de la légitimation des investissements miniers du pole Managem dans le Sud-Est du Maroc. *Abhat N° 64*,: 23-54.
9. booth, k. (2005). Critical Explorations.» Dans *Critical Security Studies and World Politics*, de Ken (dir.) Booth, 7. Lynne: Rienner Publishers.,.
10. booth, k. (2005). Critical Explorations.» Dans *Critical Security Studies and World Politics*, de Ken (dir.) Booth, 7. Lynne: Rienner Publishers.,.

11. Bourdieu, P. (2000) *Les Structures Sociales de L'économie* .Paris: Seuil.، Bresson, M. (2015). *La sociologie de la précarité*. Paris: Armain colin,.
12. Brock, A . Dunlap, A .(2018). Normalising corporate counterinsurgency: Engineering consent, managing resistance and greening destruction around the Hambach coal mine and beyond ”. *Political Geography* 62.47 - 33 :،
13. C.Pigott, V, W.Herbert, E. Knapp, B .(1998). *Social Approaches to an Industrial Past : The Archaeology and Anthropology of Mining* .London and New York: Routledge.،
14. Carrier, J. G. (2012). *A handbook of economic anthropology* .USA: Cheltenham, UK • Northampton, MA.،
15. Castells, M. (1972). *Lutte Urbaine*. Paris: Maspero,.
16. Catusse, M .(2010). Maroc : un fragile état social dans la réforme néolibérale ”. *L'Etat face aux "débordements" du social au Maghreb. Formation, travail et protection* ،Blandine Destremau, Eric Verdier Myriam Catusse .148-121 ،Paris: Karthala.،
17. Fox, J .(2009). Mountaintop Removal in West Virginia An Environmental Sacrifice Zone ”. *Environmental Sociology : From Analysis to Action. 2 ed* ،Leslie King و Deborah McCarthy-38 ، .50Lanham • Boulder • New York • Toronto • Plymouth, UK: ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS.،
18. Godoy, R. (1985). MINING:ANTHROPOLOGICAL PERSPECTIVES. *Ann. Re. Anthropol.*14, 217-199.
19. Gudeman, S. (2001). *The Anthropology of Economy : Community, Market, and Culture* . Malden: Blackwell Publishers.
20. Harvey, D. (2012). *Rebel Cities : From the Right to the City to the Urban Revolution*. London/New York: Verso,.
21. Huber M.T. Emel J .(2008). A risky business: Mining, rent and the neoliberalization of "risk ”. *Geoforum*, 39 3.
22. Keith, K. Michael C. W. (2002). From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies ”. *Critical Security Studies* ،Michael C. Williams Keith Krause .London: Routledge.
23. Knapp, A. B. (2002). Social approaches to the archaeology and anthropology of mining." In *Social Approaches to an Industrial Past*, by Vincent. B. Pigott and Eugenia. W. Herbert A. Bernad Knapp, 17-40. New York: Routledge,.
24. Kolossov, V. (2005). Étude des frontières approches post-modernes ”. *Diogène* n.27-13 :، 210 °

25. Macleod, A. (2004), Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique .*Cultures & Conflits n.°54* °
26. McDonald, P. Mayes, R. Pini, B. (2012). Mining Work, Family and Community:A Spatially-Oriented Approach to the Impact of the Ravensthorpe Nickel Mine Closure in Remote Australia . *Journal of Industrial Relations- 54-1.40–22* :°
27. Mcdonalds, P. Mayes, R. et Pini, B. (2012), Mining work, family and community: A spatially-oriented approach to the impact of the Ravensthorpe nickel mine closure in remote Australia. *Journal of Industrial Relations, 54 (1)*,: pp.22-40.
28. Nash, J. (1979) .*We Eat the Mines and the Mines Eat Us: Dependency and Exploitation in Bolivian Tin Mines* .New York: Columbia University Press .°
29. Nash, J. (1992). *I Spent My Life in the Mines: the Story of Juan Rojas, Bolivian Tin Miner* .New York: Columbia University Press.°
30. Rachik, A. (2016). *La société contre l'état : Mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc*. Casablanca: La Croisée des Chemins,.
31. Simões Lasevitz, R .(2017). L'ETHNOGRAPHIE ET LES MINES : Continuités et ruptures entre les premières études minières en ethnologie et leurs successeurs .*Revue d'anthropologie des connaissances. 11, N.422 - 397* :°3°
32. Abboud, S. Dahi, O. Hazbun, W. Sunday, S, N. Hindawi, C P. Mouawad, Jamil, Hermez, S. (2018). Towards a Beirut School of critical security studies ”.*CRITICAL STUDIES ON SECURITY, VOL. 6, NO. 3.295–273* :°

State, vulnerability and protest movements in mining areas:

The case of Jerada in Morocco

Azzeddine El- Farra

Department of Sociology Faculty of Arts and Human Sciences

Dhar El Mahraz- Fez

Mohammed ben Abdullah University

Azzeddine.elfaraa@usmba.ac.ma

Abstract:

The problem of the research revolved around the protest movement of Jarada as a social act, in which both the economist and the politician overlap. To address this problem, the researcher analyzed the problem using a systematic combination of ethnography, critical discourse analysis and social history. The researcher analyzed the discourse of Morocco's state on vulnerability, and investigated the rationale for shaping the policies pertaining to the mining fields. Also, he tackled the process of transformations in the field and the population of the study, and identified the factors that brought about these transformations. In addition, the researcher described the daily economic life of the mining population in the past and at present. As mentioned earlier, the protest movement was based on field work. Consequently, the researcher concluded that the movement was part of a socio-historical context that began with the creation of coal mines during the French colonial period.

Keywords: State, vulnerability, Protest Movements, Mines, Jerada.

ملحق: مقابلة مع ناشط في الحراك أجريت في جرادة بتاريخ 25 غشت 2018.

كيف تنتظر إلى وضع جرادة في سياق الحراك؟

أيام الحراك كانت الحركة تقف على الساعة الثانية زوالاً. فالكل يتوجه إلى الساحة لمعابنة الحراك. إذا فتحت متحرك فلن يأتي عندك أحد؛ لأن الكل في الحراك؟ فتضطر إلى الإغلاق والتوجه إلى ساحة الشهداء. جرادة تبقى فارغة. في الأول كان أصحاب "الجوطية" (سوق الخردة) يبقون لكنهم وجدوا أن لا أحد يأتي. لأن الكل في الحراك.

لماذا شارك الناس في الحراك؟

لأن الكل محتاج. الناس لديها شواهد، لكن المناصب لا يستفيد منها أبناء جرادة. جرادة محكومة (كلمة استعملت للتعبير عن الإحساس بالقهر والإذلال) في المجالات كافة. الناس عاطلون عن العمل والأغلبية أميون، خصوصاً الجيل القديم (ناس بكري). فمنهم من تتلقى تعليماً ومنهم من لم يتلق؛ لأن الفقر دفعه إلى القيام بالعمل الشاق (تجارة)، بدل إكمال دراسته.

وفي السابق، كيف كان الوضع؟

كانت البلاد جيدة، لأن البعض يعيش مع البعض الآخر. العمل كان موجوداً. الآن، حتى المكنسة (العمل في النظافة مع الإنعاش الوطني) أصبحت بالزبونية. لقد ظننت أن الانعاش كاف لضمان قوت الأطفال، فحاولت أن أجد مكاناً فيه. فتوجهت يوماً عندهم (المسؤولون عن الإنعاش الوطني). قصدت أحدهم في صفة الدرويش، وقلت له: إن الحالة ضعيفة، حاول أن تجد لي مخرجاً، حتى أستفيد من أجرة كل 15 يوماً. فلم يوافق. فقلت معه الحوار، قلت له: لقد وجدتني مسكيناً وأنتم لا تفضلون المساكين. أيها الأندال (شتم). قلت له: لن أخرج من هنا، ولن يخرج أي شيء، واستدع من شئت، إذا لم تكف بالبوليس فاستدعي الدرك، وإذا لم يعجبك هؤلاء فاستدع المخزن. استدع من شئت. لن أخرج من هنا حتى أسمع منك: تعال إلى هنا لتشتغل في الصباح.

ما هي الأشكال الاحتجاجية التي كنتم تقومون بها للمطالبة بالشغل؟

كنا نعتصم في بناير في سيدي أحمد؛ كنا نحرق 5 أشجار، حتى ترتفع النار خمسة أمتار في السماء. فوعدونا أن يُشغلونا. فحللنا الاعتصام. عندما عُدا وجدنا الدرك يُطوقون المنطقة ويحملون العصي. قلت لهم لن أهرب حتى ولو قتلتمونا. أراد الشباب أن يهربوا، قلت لهم لا، قفوا، هذه أرضنا، وعاش الملك. حتى الغابة يجب ألا تأتي إليها أم ماذا؟ ردمتم لنا ملكنا وألبستنا وسنعود لاستخراج ما قمتهم بردمه. قالوا لنا: كم يكلف هذا؟ نحن سنعوضكم. قلنا لهم: نحن نريد أن نشغل، الشربون نفذ والكوارث التي تحدث سببها المخزون الذي نفذ. ما بقي من الحواسي هي حواسي الموت فقط. اتركوا الناس تشتغل هنا. دعوهم يأكلوا الخبز. لم نستسلم، كنت أقدم لهم المواد الغذائية حتى يستمروا في الاعتصام. ذات يوم، توجهنا لتحاور، فقالوا لنا سنقلكم إلى وادي الحيمر ونُشغلكم، الكل سيذون اسمه وسيشتغل. قبلت مباشرة لأنني لم أعد أطيق الوضع في الاعتصام. كنت سأجن لأنني لم أتفاهم مع المعتصمين.

ومع المسؤولين ورجال السلطة؟

نعم. بسبب استغلال الحواسي. لقد كنت أتوجه إلى المنطقة لأحفرها. فأحفرها بالنهار، لكنهم يهدموننا بالليل. ولمرات عدة. توجهت إلى أحدهم في المقهى. قلت له: قسماً بالله، إذا قمت بردم الحاسي مرة أخرى سأقطع لك بدأ أو رجلاً. بدأ يصرخ. فتوجهنا إلى مصلحة الأمن. سألونا عن سبب النزاع. فشرحنا لهم الوضع. قلت لهم: نحن نتعبد لنحفر الحاسي ويأتي هو ليردمه، من هو؟ المخزن؟ الدولة؟ اترك الدولة تدمره. بدأ يصرخ. قال بأنه عضو. قلت له: كن ما شئت، لو ردمت الحاسي سأفقد عينيك. قاطعنا رجل الأمن قائلاً: ملفكم ليس من اختصاصنا، إنه من اختصاص الدرك، توجهوا إليهم. توجهنا إلى الدرك. استدعي صاحبنا الكثيرين ونحن أربعة فقط. قال لنا قائد كنفودة: أنتم كلكم لنا، هم القلب وأنتم الكبد. بقيت وحيداً في الأخير، هددني الكاتب العام. قلت له: السجن لا يهمني، وعدتمونا فأخلفتم وعدكم. وبالرغم من أنني وحيد، فلن أتنازل عن حقي. والآن أدعو الله أن ينال منهم أربعة أشهر ونصف الشهر لم نزل شيئاً، هذا حظنا، لا نريد أن نكون انتهازيين. دخلنا إلى الحوار، لم يتكلم أحد، إلا أنا، قال لي: سأعتريك محرراً لهؤلاء. فقلت له: لماذا دعوتنا إلى الحوار إن؟

تريدون العمل فصرتم تمارسون السياسية إذن؟

لقد تحتمت علينا، إما أن يسجنونا أو يجدوا لنا عملاً (يدبروا علينا). وأنا لن أستسلم. ومن اليوم، لن أقف مع أحد، سأحتج وحدي، أنا والله سبحانه.

و بمجرد ما دخل العميل الجديد إلى هنا، وجدني أتحدث عن الأباطرة الذين كنت أتعامل معهم وأبيع لهم الشرابون. اشتغلت في جميع المهام. يوم وقعت الواقعة، طلبت مني الوالدة ألا أعود إلى النزول إلى الساندرية من جديد. من ثم بدأت أشتغل فوق ولا أنزل. بدأت أبيع وأشتري وأنقل بواسطة الدراجة ثلاثية الدفع، اشتريتها من فاس ونقلتها من وجدة إلى هنا. منذ أن قمت بالعملية وهي أمام الشمس والغبار. صاحب البقالة أدين له بمليون. أنا مريض، أشعر بالملل، الله يعلم بي. قمت بالعملية وعدت إلى هنا، كنت آخذ أبنائي وأعتصم لثمانية أيام. بدأت أحكي للكاتب العام عن العملية في وجدة، قلت له بأنني أموت، بدأ يماطل وأنا أنتقل من جرادة إلى وجدة كل شهرين. قال الطبيب: إنك بحاجة إلى عملية عاجلة؛ لأنّ رجلك بها ماء. قلت هذا للكاتب العام، فقال لي: افعل كما يفعل الناس، توجه للأباطرة واطلب منهم مبلغ العملية. أحسست بالإهانة فنشبت خلاف بيني وبينه.

العميل رجل صالح، طلب منهم أن يبتوا في أمري بعد أن كتبت لافتة. تم استدعائي، ونقلي إلى فاس للعلاج. بعدها، عدت إلى هنا، في سياق موت الحسين وجدوان.